الأمم المتحدة

A/57/PV.30

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٠**
الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

بالنظر إلى غياب الرئيس، تولّت الرئاسة نائبة الرئيس، الآنسة كلارك (بربادوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ١١ و ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/57/2 و A/57/2/Corr.1)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة: تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية

السيد غراي - جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أنضم إلى جميع مَن تكلموا قبلي، في إدانة الهجمة الإرهابية التي وقعت مؤخرا في بالي، وأن أتوجّه بتعازي وفد بلادي إلى إندونيسيا، حكومة وشعبا، على الخسارة الفادحة التي منيت بها. إن هذا الحادث الأليم يسلِّط الضوء مرة أخرى على الحاجة العاجلة إلى أن تستحدث الأمم المتحدة نُهجا واقعية لمكافحة الإرهاب في كل مكان في العالم. وكان للجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن بداية مؤثرة في هذا الكفاح. ووفد بلادي يحثها على أن تستمر في صقل منظوراتها وإجراءاتها المتعلقة بالحرب ضد الإرهاب.

ويقدر وفد بلادي الشكل المكتمل الذي ظهر عليه تقرير مجلس الأمن. إن الإنجازات التي أحرزت في الفترة قيد الاستعراض كانت عديدة ومثيرة للإعجاب - مما يشهد على العمل الدؤوب، والتركيز والتصميم من جانب جميع أعضاء المجلس.

ويلاحظ وفد بلدي بارتياح كبير الإنجازات الرائعة التي سُجلت في جهود مجلس الأمن لإخماد نيران الحرب. وقد تمكنت سيراليون نهائيا من حسم الصراع الذي ظل يجتاح أراضيها طوال عقد كامل، ونجحت في تحويل الميليشيا الرئيسية، الجبهة المتحدة الثورية، إلى حزب سياسي شارك مشاركة تامة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المتعددة الأحزاب، التي أجريت مؤخرا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تحققت انطلاقة كبيرة عندما دخلت رواندا وأوغندا في اتفاق مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لسحب قواتهما من أراضيها. كما تعهدت أطراف رئيسية أخرى في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-63863 (A)
0263863

الصراع بأن تفعل الشيء نفسه. وفي أنغولا، نجد أن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الذي ظل يخوض حربا ضروسا ضد الحكومة طوال عدة عقود، وافق رسميا على أن يضع أسلحته جانبا ويسعى وراء أهدافه بالطرق السياسية. وفي السودان، وقّعت الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان على بروتوكول مشاكوس، وهما يعملان الآن على تنفيذه، مما يمهد الطريق لعملية ستؤدي، على ما نأمل، إلى سلام دائم وقادر على البقاء. وكانت يد مجلس الأمن ملحوظة بوضوح في كل تلك النجاحات.

وهناك مشاكل مزمنة لا تزال قائمة، ويتعين على المجلس أن يستمر في التصدي لها ببراعة وإبداع. فالتوتر ما زال متأججا في ليبريا – وبدرجة أقل في اتحاد نهر مانو بصفة عامة. والصراع يستعر دون هوادة في منطقة كاسامانس في جنوب السنغال منذ عقدين من الزمان. وفي كوت ديفوار، ويا للأسف، اندلع مؤخرا صراع أهلي جديد مشحون بالتوترات.

أما غينيا – بيساو التي أتمت بنجاح عملية انتقالها إلى الديمقراطية، فلم تتخلص بعد من كل مشاكلها، بعد فشلها في تأمين الموارد التي تلزمها لكي تبدأ في إعطاء معنى لديمقراطيتها، وبناء الركائز الاقتصادية المطلوبة لتوطيد الأمن والاستقرار. وهنا، تود غامبيا، بصفتها رئيسة مجموعة أصدقاء غينيا – بيساو، أن تشيد بالفريق العامل المخصص لأفريقيا والتابع لمجلس الأمن، والذي بادر، تحت الرئاسة المقتدرة للسفير كونجول ممثل موريشيوس، بإقامة التفاعل اللازم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تقتضيه بشدة الحالة السائدة في غينيا – بيساو. كما نثني على مبادرات المجلس بتوجيهه رسالة دعم لغينيا – بيساو إلى مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي. ويحدونا صادق الأمل في أن يتابع المجلس تلك المبادرات، بغية ضمان تزويد غينيا – بيساو بالقدرات والإمكانات التي تحتاجها لكي تنأى بنفسها عن تهديد الصراع المحدق.

ومن الجليّ أن المجلس لا يزال أمامه جدول أعمال كامل بشأن إدارة الصراعات وحسمها في غرب أفريقيا، وكلي ثقة بأنه سيجتهد في معالجته في السنة المقبلة.

كما أن دورة العنف الحلزونية التي تواصلت في الشرق الأوسط أثناء السنة قيد الاستعراض أشاعت الدمار والخراب، من حيث الخسائر في الممتلكات والأرواح البشرية. ومن المحزن أن النداءات التي وجّهها المجلس إلى أطراف الصراع من خلال القرارات العديدة التي اتخذها، أعيرت كلها آذانا صماء. وهذا الوضع المؤسف، ليس من شأنه إلا تقويض سلطة مجلس الأمن، والتشكيك جديا في كفاءته. إن ميثاق الأمم المتحدة يأمرنا جميعا بتفادي الحرب والتمسك بالوسائل السلمية لتسوية الصراعات بين الأمم. ومسؤولية أعضاء مجلس الأمن هي أن يكفلوا تقيد جميع أمم العالم – كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة – بهذا المبدأ المقدس من مبادئ الأمم المتحدة. والتقاعس عن ذلك، سيكون بمثابة تخلي المجلس عن مسؤوليته، وخيانته للثقة التي وضعت فيه.

ورغم أن المجلس سعى إلى زيادة إشراك غير الأعضاء في أعماله، بما في ذلك زيادة تواتر جلساته المفتوحة والجلسات الختامية الدورية، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا إنجازه، لجعله أكثر شفافية وأكثر تعبيرا عن حقائق القرن الحادي والعشرين. ولم يحرز أي تقدم بشأن دعوتنا إلى زيادة المقاعد الدائمة لضمان توزيع أكثر إنصافا لكل المناطق الجغرافية. وبالمثل، لم يحدث أي تقدم في الجهود الرامية لإصلاح حق النقض.

ويظل الوضع غير مقبول بالنسبة لوفد بلادي. وحكومتنا تؤيد إعلان هراري الصادر عام ١٩٩٧ عن جمعية

رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن إصلاح المجلس، والذي يدعو، ضمن جملة أمور، إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على تشكيله، وإلى زيادة عدد أعضائه إلى ٢٦، مع تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا. ومن الواضح أن هناك تجمعات إقليمية أخرى لها آراؤها الخاصة بشأن كيفية جعل المجلس أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا للتركيبة الفسيفسائية الجديدة لعضوية الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

ويود وفد بلادي أن يرى الفريق العامل المعني بإعادة تشكيل المجلس وقد اختتم أعماله بحد أدنى من التأخير، حتى يتسنى له رفع تقريره وتوصياته إلى الجمعية العامة لكي تتخذ الإجراءات المناسبة.

ويود وفدي أيضا أن يشدد على ضرورة أن يبدي مجلس الأمن مزيدا من الشفافية في الطريقة التي يعالج بها مسألة الجزاءات، وفي إعداد وتنظيم قوائم الممنوعين من السفر. فمن الواجب إبلاغ الأشخاص الذين استفردوا بالجزاءات وكذلك حكوماتهم، بالأسباب التي دعت إلى اتخاذ هذا القرار، ومنحهم فرصة للدفاع عن أنفسهم. فهذه هي الطريقة العادلة والديمقراطية الوحيدة لمعالجة المسألة. أما الممارسة الحالية فقد تؤدي إلى انعدام الفعالية في تنفيذ الجزاءات، لأن الحكومات التي قد تشعر بأن ظلما بيِّنا قد وقع عليها ولا تجد سبيلا للانتصاف، ستقرر الشروع في عدم الامتثال لتلك الجزاءات.

وآمل صادقا في أن يولي المجلس تلك القضايا أقصى درجة من الاهتمام الجاد. ومع تمنياتي لجميع أعضاء المجلس بكل النجاح في العام المقبل، اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأعضاء المنتخبين السابقين – أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج – على الروح القيادية التي تحلُّوا بها أثناء فترة ولايتهم، وبأن أهنئ الأعضاء الجدد – أسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي، على انتخابهم.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): مثلما فعل الممثلون الذين سبقوني في الإدلاء ببيانات، أود أن أعرب لوفد إندونيسيا عن أصدق مواساتنا بمناسبة الأحداث التي وقعت في بالي قبل بضعة أيام.

إننا اليوم نناقش بندين على جدول أعمالنا، ولكنني سأركِّز ملاحظاتي على تقرير مجلس الأمن. وهناك سببان لذلك. السبب الأول هو أنه ليس لديّ سوى القليل مما أضيفه على ما قلته في هذه القاعة قبل عام بالتحديد بشأن حتمية دفع عجلة إصلاح المجلس، ولن نكسب كثيرا من التكرار، عاما بعد عام، للمواقف التي كلنا نعرفها. وثانيا – وهنا أود أن أختلف مع بعض الممثلين الذين تكلموا قبلي – كنت أفضل أن أفصل بين البندين في جدول الأعمال. وبالرغم من أن هناك علاقة واضحة بينهما، أعتقد أن للتقرير الذي يعرضه المجلس علينا أهمية كافية لجعله يستحق النظر فيه بشكل منفصل. وغني عن القول إن التقرير هو أحد الروابط الرئيسية بين الجمعية العامة والمجلس.

وفي الحقيقة، كما نعلم جميعا، تنص المادة ١٥ من الميثاق على أن ”تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها“. ويفترض هذا النص شيئا ما أكثر من مجرد عمل رمزي أو أسمي؛ بل يشكِّل أحد قنوات الاتصال بين الأجهزة، وقبل كل شيء، يشكِّل أداة تمكِّن الجمعية من أداء دورها كجهاز رئيسي للمداولة واعتماد السياسات وتمثيل الأمم المتحدة.

ولعل الأعضاء يتذكرون أن التقرير الذي تلقيناه في العام الماضي لم يف حتى بالحد الأدنى من المقصد الواضح للمادة التي استشهدت بها. ولهذا السبب أشرنا وقتئذ إلى أن التقرير كان وصفيا للغاية وطويلا بشكل مفرط وخاليا تماما

من العناصر التي كانت ستمكِّن الأعضاء الذين ليس لديهم امتياز الانتماء إلى مجلس الأمن من تقييم أعماله. وكان في ذلك بالفعل انتقاص من قدر الجمعية العامة نفسها.

أما التقرير الذي تلقيناه هذا العام (A/57/2) فهو يمثل خطوة في الاتجاه السليم لتصحيح الحالة التي وصفتها من فوري. إنه تحسن بالنسبة لطول التقرير، لأنه أقصر بكثير، وبالنسبة للفحوى، لأنه أكثر تحليلا. وبالرغم من أنه لا يحقق كل توقعاتنا إلا أنه يحقق على الأقل مهمة الإبقاء على الجمعية العامة مطّلعة كما يجب على برنامج عمل المجلس المكثف خلال الفترة قيد النظر.

ويكشف هذا البرنامج أوجه تقدم هامة هي أيضا منجزات للأمم المتحدة. وتجدر الإشارة هنا إلى تطورات الأحداث في تيمور – ليشتي، وسيراليون، وإثيوبيا وإريتريا، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن أفغانستان والعمليات التي نفذّت في البلقان بمشاركة الأمم المتحدة. ورغم أنه لا يمكن التكلم عن إحراز تقدم في الشرق الأوسط – بل العكس هو بالطبع الصحيح – إلا أن مداولات مجلس الأمن أسهمت على الأقل في الإبقاء على هذه القضية على جدول الأولويات وفي إتاحة فرصة للأمم المتحدة للمشاركة في أعمال المجموعة الرباعية من أجل إيجاد سبل للخروج من هذه الحالة.

وينبغي أيضا للمرء أن يعترف بأن أعمال المجلس نفسها حققت بعض المكاسب فيما يتعلق بالشفافية، وذلك بفضل عدد من العوامل المختلفة. من بين هذه العوامل، نود أن نذكِّر بإسهام السفير السير جيريمي غرينستوك ممثل المملكة المتحدة، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣(٢٠٠١). وربما لأن أحكام هذا القرار ملزمة لجميع الدول الأعضاء، ولكن أيضا بسبب قدرة السفير غرينستوك، يستحق برنامج اتصالاته بالوفود التي لا تنتمي إلى المجلس الإشادة والاحتذاء بها في الحالات المشابهة. فما أصبح من الممكن بفضله إطلاع جميع أعضاء المجلس على الأنشطة الخاصة بقضية ذات أهمية خاصة فحسب ولكن استمع المجلس أيضا إلى مقترحاتهم وملاحظاتهم وشواغلهم.

علاوة على ذلك، أُضفي طابع مؤسسي أكبر على المفهوم القائل بأن أعضاء المجلس – خاصة الأعضاء المنتخبون – يمثِّلون الدول الأعضاء ككل. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي ممتن لوفود جامايكا وكولومبيا والمكسيك لإبقائهم جميع أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على إطلاع بأنشطة المجلس.

ولقد أسهمت أيضا الممارسة المتزايدة لعقد جلسات علنية في تحقيق مشاركة أقوى لجميع الدول في أعمال المجلس، على الأقل من خلال إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم بشأن الموضوعات التي يعتبرها المجلس ذات صلة، بالرغم من حقيقة أن هناك مجالا للشك فيما إذا كان لوجهات النظر الخارجية تأثير محسوس على القرارات التي تتخذ في نهاية المطاف. وأخيرا، هناك أيضا مفهوم مفاده أن الأعضاء الدائمين أنفسهم أصبحوا أكثر مراعاة من ذي قبل للنقد المتعلق بالطابع السري لأعمال المجلس. وتشهد البيانات المتكررة للرؤساء الذين تنتمي بلدانهم إلى تلك المجموعة على هذه المراعاة.

وبالرغم من كل ذلك، لا يملك المرء سوى الاعتراف بأن العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة — خاصة بين مجلس الأمن والجمعية العامة – لا يزال ينقصها الكثير مما نرغبه. ويمكن المجادلة بأن تركيز سلطة صنع القرار بشأن القضايا ذات الأهمية الكبرى في هذا المحفل المكون من ١٥ بلدا – ويهيمن عليه الأعضاء الخمسة الدائمون، كما يعلم

الجميع – كان حتى الآن على حساب سلطة الجمعية. ويجب ألا يكون الوضع هكذا، نظرا لأن الميثاق ينص على أن كلا من الجهازين – بتشكيله الخاص به وبتخصصه في مجال محدد – يدعم الآخر بشكل متبادل. ولكن التجربة أظهرت لنا – ولقد أسفنا لهذه الحقيقة مرارا في هذه القاعة – أنه حين يكتسب المجلس سطوة تفقدها الجمعية.

وما دام الأمر كذلك، يذكرنا تقرير مجلس الأمن ضمنا بمهمتين حيويتين لم يتم إنجازهما بعد. وأشر بالطبع إلى الإصلاح الجاري لأساليب عمل الجمعية العامة وإلى الإصلاح الذي صال انتظاره لتشكيل مجلس الأمن – ألا وهو البند الثاني من جدول الأعمال الذي نتناوله اليوم، وهو أمر كما قلت، لن أتطرق إليه الآن، حيث أن آراءنا بشأنه قد تم تقديمها مرارا وتكرارا.

ولكن من الممكن أن نتكلم باستطراد أكبر عن برنامج الإصلاح وأن نعلق أيضا على نظام الأمم المتحدة للإدارة الرشيدة والذي دون شك يحتاج إلى تحديث. ومن المؤسف أن ذلك الجزء من المعادلة يكاد يكون غائبا عن الاقتراح الذي قدمه الأمين العام من فوره فيما يتعلق بقدر أكبر من الإصلاح في الأمم المتحدة، وهو اقتراح سننظر فيه الأسبوع القادم. وباختصار، فإن العلاقات غير المرضية القائمة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن تحدٍ سيتعين علينا أن نواجهه إن عاجلا أو آجلا.

وفي الختام، نأمل، إلى حين يتم إصلاح هيئاتنا الرئيسية، أن نستطيع على الأقل تقوية بعض الوصلات الموجودة بالفعل بينها. وفي هذا الصدد، يمكن أن نؤكد أن الخطوات الأولى الوجلة التي اتخذناها العام الماضي لمواجهة ذلك التحدي تشير إلى الاتجاه الصحيح، كما قلت مسبقا، وأن التقرير المعروض علينا الآن يمكن النظر إليه بدون شك على أنه خطوة صغيرة إلى الأمام.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أقدم تعازي تونس إلى البلد الشقيق إندونيسيا، وإلى ضحايا العمل الإرهابي في بالي، وهو عمل ندينه بشدة. ونود أن نقدم تعازينا أيضا إلى أسر جميع الضحايا.

اسمحوا لي سيدتي الرئيسة أن أضم صوتي لأصوات المتكلمين السابقين الذين شكروا الرئيس الحالي لمجلس الأمن على عرض تقرير المجلس إلى الجمعية العامة في صيغته الجديدة. وأود أيضا أن أشيد بسفير سنغافورة، الذي ابتكر هذه الصيغة الجديدة، على الجهود التي تستحق الإشادة التي بذلها هو وفريقه لتحسين تقرير المجلس. وفي هذا الصدد، نشعر بالارتياح لأنه قد تم تقليل الطول غير الضروري في التقرير. ويعطي هذا ميزتين، الأولى تيسير قراءته والثانية تخفيض تكلفة إصداره.

وفيما يتعلق بمحتوى التقرير، نشيد بكل الرضا بأوضح تحسين وهو اتباع النهج التحليلي في المقدمة. وواضح أننا ندين بهذه الخطوة المهمة لوفد المملكة المتحدة الذي كتب هذا الجزء من التقرير. ومع ذلك، فالتقدم المحرز لا يزال غير تام، ونناشد مجلس الأمن استخدام النهج التحليلي في جميع أجزاء التقرير بحيث تستطيع الدول الأعضاء جميعاً الحصول على فكرة واضحة عن كيفية قيام المجلس بعمله والمنطق الكامن وراء قراراته، وبذلك تستطيع تقييم صلتها بالموضوع والتوصية بتعديلات ملائمة حينما يحتاج الأمر إلى ذلك.

ونطالب بتلك التغييرات لكي نزيد شفافية مجلس الأمن مما يحسن مصداقيته. وينبغي أن نعترف بجهود المجلس المتواصلة لتحسين أساليب عمله استجابة لشواغل الدول

الأعضاء التي تم التعبير عنها هنا وأيضا في إطار الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وعلى مدار الفترة التي يغطيها التقرير، عقد المجلس رقما قياسيا من الجلسات العلنية. كذلك كثف المجلس مشاوراته مع البلدان المساهمة بقوات وعزز انفتاحه على المجتمع المدني من خلال تنظيم عدة اجتماعات بصيغة آريا. وبالمثل تم تعزيز تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وقد تم صقل الجزاءات كذلك بوضع قيود زمنية وبأخذ عواقبها الإنسانية في الاعتبار وبإنشاء آليات رصد لضمان تطبيقها. ولكننا نأسف لأن نهج المجلس تجاه هذه التدابير كان انتقائيا وتشوبه ازدواجية المعايير السياسية، وخاصة في حالتي العراق وليبيا.

ومع ذلك فإننا نجد أن المجلس ذهب في سعيه لتحسين كفاءته وشفافيته، إلى حدّ استباق ما تتوقعه الدول الأعضاء. واسمحوا لي أن أذكر على سبيل المثال بعثات المجلس إلى المناطق المتورطة في صراعات، وجلسات المجلس الختامية في نهاية كل رئاسة والجلسات المشتركة مع فريق الجمعية العامة العامل المعني بإصلاح المجلس وجلسات متابعة نقاش الجمعية العامة بشأن تقرير المجلس واستعراض أعضاء المجلس لمشروع التقرير في محفل عام.

ولا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به قبل تحقيق المستوى الضروري للشفافية والكفاءة لجهاز عهدنا إليه، من خلال الميثاق، بالمسؤولية الحيوية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يضطلع المجلس بهذه المسؤولية بمصداقية كاملة لا تشوبها شائبة. ويجب أن يقيم المجلس سلطته على تلك المصداقية. ووجهة النظر التي تم التعبير عنها بالإجماع من بداية هذه الجلسة هي أن التهديدات الحالية للسلم والأمن الدوليين معقدة ومكثفة لدرجة أنها تتطلب من المجتمع الدولي تحديد نظام حقيقي للدفاع الجماعي من أجل إزالة هذه التهديدات بإصرار وفعالية. وتقع على مجلس الأمن مسؤولية أساسية وعليه أن يؤدي دورا قياديا في هذه الأمر. ومن أجل ذلك، نرى أنه من الحتمي أن يتصرف المجلس كما يلي:

أولا، يجب إنشاء توازن حقيقي فيما بين أعضائه الدائمين وأعضائه المنتخبين. ونرى أنه ينبغي أن يرتبط الأعضاء المنتخبون وأن يشاركوا بالتساوي مع الأعضاء الدائمين في جميع مداولات المجلس بشأن جميع المسائل المدرجة على جدول أعماله. ولا يمكن قبول التصرف الذي لاحظناه خلال الأسابيع القليلة الماضية أثناء مداولات المجلس حول العراق حيث أوليت للأعضاء العشرة المنتخبين مكانة من الدرجة الثانية.

ثانيا، ينبغي للمجلس إنشاء تفاعل حقيقي مع غير الأعضاء وأن يأخذ آراءهم في الحسبان من خلال التعبير عنها في قراراته.

ثالثا، ينبغي أن يولي مجلس الأمن نفس الأولوية إلى المسائل المدرجة في جدول أعماله للتأكد من عدم تغليب المصالح الوطنية لأعضاء المجلس على القرارات التي يصدرها المجلس. ويجب ألاّ تؤخذ في الحسبان اعتبارات السياسة الداخلية عندما يتعلق الأمر بمواجهة مشكلة عويصة قد تزج بالعالم في حرب أو حتى تعرّضه لخطر الحرب. رابعا، ينبغي للمجلس أن يعمل على تنسيق وترشيد سياساته المتصلة بالجزاءات وأن ينظم كيفية جعلها تمتثل لمعايير دقيقة تأخذ في الحسبان الاعتبارات الإنسانية وأحكام المادة ٥٠ من الميثاق. ويتعين أن تكون الجزاءات متجاوبة بشكل مباشر مع الأهداف التي فرضت من أجلها.

انتقل الآن إلى جانب آخر من جوانب الإصلاح، وهو زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. تطالب الغالبية العظمى

من الدول الأعضاء في المنظمة بتوسيع المجلس، ولكنها عجزت عن التوصل إلى السبيل المؤدي إلى ذلك في ظل حالة التوقف التام التي وصلت إليها المنظمة. لقد انقضت ١٠ سنوات منذ أن بدأت وفودنا تفكر وتبدع الكتابة حول تحقيق ذلك الهدف، ولكن دون جدوى. ولا تزال هذه المسألة من مواضيع الساعة حتى أن الأمين العام سئل في المؤتمر الصحفي الذي عرض فيه تقريره بشأن إصلاح الأمم المتحدة عما إذا كان مجلس الأمن يعتبر جهازا ديمقراطيا. وأرى أن ردّه كان رائعا، ونظرا لأن ذلك الرد يعطينا درسا مزدوجا في الدبلوماسية والسياسة سأقرأ لكم ما جاء فيه:

”أعتقد أن النظام القائم في الأمم المتحدة سواء كان في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة هو نظام ديمقراطي بدرجة معقولة. فإذا ساد رأي بلد واحد في مجموعة مكوّنة من ١٥ بلدا اعتبرت البلدان الأربعة عشر الأخرى موافقة على ذلك الرأي. إن حق النقض يمكنه أن يوقف قرارا ما ولكن لا يمكنه اتخاذ أي قرار. ولكي نتخذ أي قرار، نحتاج إلى تسعة أصوات وعلى بقية الأعضاء الموافقة على ذلك القرار. وعلى هذا النحو، لو حصل بلد واحد على ما يريده، فإما أن يكون الآخرون ساروا معه بالتصويت أو بالإذعان“ (البيان الصحفي SG/SM/8397، ص ٤)

وبعبارة أخرى، هذا الرد اللبق لا يلوم أحدا، لأن المسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، وهي مشكلتهم إذا سمحوا لها بأن تزعجهم. والواقع أننا اعتدنا على أن نغذي نقاشنا الممل بينما نتحمل دون اعتراض أخطاء نظام عتيق، كما لو كانت المآسي التي نشهدها اليوم لا وجود لها، وكما لو كانت الإهانات التي يتلقاها المجلس من بعض الأطراف لم تحدث أبدا، وكما لو كان المجلس بمثابة حكومة تلقى معارضة في أروقتها وفي الشارع وترفض حتى مجرد إجراء تعديل وزاري فيها.

إن انقضاء عشرة أعوام من المناقشات لإجراء تعديل في وزارة لا تتمتع بأي شعبية هي فترة طويلة للغاية. وتقتضي مبادئ الديمقراطية التي تعلمناها أن تتاح للأغلبية الفرصة لكي تعرب عن آرائها بحرية، وأن تكون قادرة على تنظيم صفوفها حتى يكون صوتها مسموعا بوضوح، وأن تقدم مقترحات وصيغ، وهي متاحة منذ سنين عديدة ويمكن أن تحظى بالموافقة عليها، لا يمكن للأقوياء أن يتجاهلوا لوقت طويل العالم المحيط بهم، وخلال السنوات القليلة الماضية، قدم عدة أفراد أفكارا تصلح لأن تكون أساسا طيبا للعمل في هذا الخصوص. وأفكّر هنا بشكل خاص في مبادرتي رئيس الجمعية العامة الأسبق وممثل ماليزيا السيد إسماعيل رزالي والسفير ريشارد هولبروك الممثل الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية. إلاّ أن فترة ولاية أي منهما لم تكن كافية وربما لم يكن الوقت ملائما. فكان العالم وقتئذ ما زال يتمتع برخاء نسبي، و لم يكن الإرهاب قد أتخذ الأبعاد التي نعرفها له اليوم.

لقد تم توسيع المجلس لأول مرة في عام ١٩٦٣ فزاد عدد أعضائه من ١١ إلى ١٥ عضوا. وكان عدد أعضاء الأمم المتحدة وقتئذ ٧٠ بلدا. ومن الواضح أن أسلافنا كانوا أكثر حكمة منا.

وحددت المبادرتان اللتان أشرت إليهما ”اتفاق شرف“ من نوع ما يقترح توسيع عضوية المجلس إلى ما بين ٢٤ و ٢٦ عضوا. وكان ذلك العدد يمكن التحكم فيه تماما. وهو يشكل أساسا صالحا للعمل يمكن أن نتخذه كإطار مرجعي.

وينبغي لنا أن نشير أيضا إلى أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء ترى أن عملية توسيع عضوية المجلس يجب أن

تشمل الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين أيضا. ولو اعتُمد ذلك المقترح لكان في إمكاننا أن ننتقل بعد ذلك إلى بحث مسألة التوزيع بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. وعلينا أن نتابع مسألة التوزيع تلك، وأن يستكملها ممثلو الدول الأعضاء في المجموعات الجغرافية خلال الدورة الحالية إذا أمكن ذلك.

ولو أردنا أن يكون لدينا ''مجلس إدارة'' أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا للواقع الدولي، فلا بد لنا من أن نوافق أيضا على المعايير المتعلقة بعملية توسيع المجلس. وخلال اجتماعات الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، اقترح وفد بلادي بعض النقاط المرجعية التي سنحسن صنعا لو وفقنا بينها، نظرا لأننا – من حيث المبدأ – إذا كنا لا نزال نتفاوض، فالسبب هو أننا لم نتوصل بعد إلى اتفاق. ويمكننا أن نطرح الاقتراحات التالية من أجل تلك المعايير، إلا أن هذه ليست قائمة كاملة: أولا، التمثيل الجغرافي باعتباره القاعدة المثلى المتبعة في منظمتنا؛ ثانيا، الوزن الاقتصادي والمساهمات المالية التي تقدمها البلدان – وتندرج اليابان وألمانيا ضمن هذه الفئة؛ ثالثا، العقل البشري للبلدان كثيفة السكان؛ رابعا، استخدام نُظُم التناوب كالنظام التي طلبته أفريقيا التي تطالب أيضا بمقعدين دائمين.

خامسا، ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار الهويات والثقافات. وهذا أمر يقتضيه تعقد عالمنا المعاصر. ومجلسنا الموسع يجب أن يوحد بين الحضارات الغربية، والبوذية، والأفريقية، والإسلامية–العربية، والأمريكية اللاتينية، واليابانية، والهندوسية. وأقول مرة أخرى إن قائمتي ليست حصرية. هذه القواعد ينبغي إذن أن تطبق على الأعضاء الدائمين الذين ستكون لهم جميعا نفس الحقوق. أما المفاوضات بشأن الأعضاء غير الدائمين فيجب أن تكون أبسط من ذلك، نظرا لأننا لدينا بالفعل ممارسات مستقرة ومقبولة من الجميع.

وسأتطرق الآن إلى الحديث ببضع كلمات عن حق النقض. إذا عدنا إلى قراءة البيانات التي أدلي بها في اجتماعات الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن خلال السنوات القليلة الماضية، لأدهشتنا الاعتبارات المعنوية والسياسية التي تحث على وحدة المجلس وعلى الالتزام الفردي أو الجماعي بعدم استخدام حق النقض، أو حتى على الاعتدال في استخدامه. ذلك اللغو ليس له أي مسوّغ قانوني. ففي القانون إمّا أن يكون الباب مفتوحا أو يكون مغلقا. وبالمثل إما أن يكون حق النقض موجودا أو غير موجود. نحن لا نعيش في دنيا الأحلام حتى نتصور أن حق النقض يمكن القضاء عليه تماما في هذه المرحلة من العلاقات الدولية. ولكننا نعتقد أنه يمكن جعل هذا الوضع أكثر قبولا باشتراط معارضة ثلاثة أعضاء دائمين على الأقل لمنع اتخاذ قرار ما. ولا بد لنا من أن نتخلص من ممارسة الاستخدام الأوحد لحق النقض.

إن هذه الملاحظات ليس لها أي غرض آخر سوى جعل هذه المنظمة ومجلس أمنها أكثر مصداقية. لذلك لا بد لنا من أن نجري إصلاحا ''لحكومة'' الأمم المتحدة وأن ندخل عليها قدرا أكبر من الديمقراطية بعد مضي ٥٧ عاما على إنشائها.

السيد كمونيفيك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، أن أعرب عن تقديري لفكرة تنظيم مناقشة مشتركة عن تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في المجلس وزيادة عدد أعضائه. ويتضمن هذان البندان من جدول الأعمال قواسم مشتركة ويمكننا أن نوفر الوقت وأن نتجنب أيضا الازدواجية من خلال مناقشتهما معا. وفضلا عن ذلك، فإن الشكل الجديد الذي اتخذه التقرير يعطي مؤشرا واضحا بأن التغيير ممكن – وهو مؤشر آمل أن يتم نقله إلى ساحات المعركة التي كنا نكافح فيها في

سبيل إصلاح المجلس وتوسيع نطاقه على مدى ثماني سنوات متتالية.

وإن الشكل الجديد للتقرير لا يتضمن تغييرات جذرية، ولكنه يجعل الوثيقة أيسر في الاستعمال ويوفر نظرة عامة مفيدة جدا، بما في ذلك في الجزء الخاص بالملخص التمهيدي. وثمة تحسين كبير آخر يتمثل في تعديل الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير. وبشكل عام، فإن التحسينات التي جرى إدخالها على التقرير تستحق الاعتراف بها بوصفها تطورا إيجابيا يؤدي إلى مزيد من المساءلة والشفافية في عمل مجلس الأمن، على الرغم من أنها قد تكون ما زالت دون توقعاتنا. وأثني على كل أولئك الذين استثمروا جهودهم، بتوجيه من السفير محبوباني، ممثل سنغافورة، في سبيل أن يصبح هذا الشكل الجديد ممكنا.

ويضيف التقرير أيضا إلى الشواهد على وجود دينامية مستمرة في مجال أساليب عمل المجلس. وعلى الرغم من أن بعض التغييرات حصلت إلى حد ما، بدافع ذاتي من المجلس، فإن البعض الآخر يمكن أن يكون قد تم على الأقل بوحي من المناقشات التي دارت في نطاق الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وهذا يمكن أن ينطبق، في جملة أمور أخرى، على العلاقة القائمة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات؛ وانفتاح الجلسات السرية؛ وإدارة بعض جلسات المجلس المفتوحة؛ والاتصال بغير الأعضاء وتبليغهم. وعلى أي حال، لا يكاد يوجد شك في إفادة المجلس من العمل الذي أنجزه الفريق العامل فيما يتعلق بمسائل المجموعة الثانية، وكذلك من زيادة التفاعل بين المجلس والفريق العامل على مدى السنتين الماضيتين. وعليه، فإنني أشجع مكتب الفريق العامل على مواصلة الممارسة المتمثلة في دعوة ممثلي المجلس إلى القيام بمناقشة تفاعلية مع الفريق، وأعتقد أنه من الممكن إحراز مزيد من التقدم في أساليب عمل المجلس وشفافيته.

ولسوء الحظ، فإن الصورة، على الجانب الآخر – وقوامه التمثيل العادل في المجلس وزيادة عدد أعضائه – مظلمة إلى حد ما. ففي مناقشة هذا الموضوع التي جرت في العام الماضي، في أعقاب الاعتداء الإرهابي البشع، أعربت عن وجهة النظر القائلة بأنه ما دام الأمن الدولي في سياق الجريمة المعولمة، يقتضي ائتلافات أوسع نطاقا، في سبيل عمل جماعي يقوم به أكبر قدر ممكن من الدول، فإن الحاجة إلى أن يكون المجلس تمثيليا بحق تصبح أكثر إلحاحا. ولكن الجو في أوساط الفريق العامل المفتوح باب العضوية لم يتحسن، والتقدم الذي يحرزه في مسائل المجموعة الأولى، قد يكون حاليا أكثر تباطؤا من أي وقت مضى.

وموقف الجمهورية التشيكية من مسائل المجموعة الأولى معروف ويبدو قريبا الاتجاه العام للآراء في هذا الصدد. وأبرز ما فيه أننا نؤثر التوسع في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، وكذلك الحد بعض الشيء من المجالات التي يمكن فيها تطبيق حق النقض، ربما من خلال الالتزامات الطوعية من جانب الأعضاء الدائمين، وخطوات أخرى لا تتطلب بالضرورة تعديلا في الميثاق. ولكننا طالبنا أيضا في الماضي بدرجة من المرونة، متوقعين أن يظهر الآخرون أيضا مرونة مماثلة.

ولا بد، على سبيل المثال، أن تتحقق فائدة قصوى، إذا استطعنا أن نحد مجموعة الخيارات التي كررنا مناقشتها في نطاق الفريق العامل بشأن بعض المسائل مثل استعمال حق النقض، والأعداد المتعلقة بتوسيع نطاق المجلس ومسائل أخرى. وبالفعل، لدينا من الخيارات أكثر مما يكفي لننتقي من بينها، وعلى عكس ما حصل خلال الدورة السابقة ينبغي ألا نتحرك إلا في اتجاه واحد، نحو تخفيض عدد هذه الخيارات، للاقتراب اكثر من جوهر المسألة.

وإن كان قد حصل بعض التقدم بشأن المجموعة الأولى، يبدو من غير المحتمل أن يكفي هذا التقدم وحده ليجعل الإصلاح حقيقة واقعية. وعليه، يجب بالتأكيد ألا نغفل عن آفاق أخرى للإصلاح، بما في ذلك تلك المشار إليها في ما يسمى ببيان الوداع الذي ألقاه السيد هولكيري، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لا سيما رأيه الداعي إلى الارتقاء بمناقشتنا إلى مستوى سياسي أعلى.

السيد لوفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشترك في الإدانة التي أعربت عنها الجمعية العامة بالإجماع، وأُعرب عنها بالأمس في مجلس الأمن فيما يتعلق بمأساة بالي. وأود أن أنقل بالنيابة عن فرنسا تعازينا إلى العائلات التي فقدت ذويها، من أبناء إندونيسيا والبلدان الأخرى على حد سواء.

وإنني لا أنوي مراجعة كل المواضيع التي عالجها مجلس الأمن في الفترة التي يغطيها التقرير المعروض على الجمعية العامة. ولكن يبدو مهما بالنسبة إلي أن أنتهز هذه الفرصة لأشدد على التقدم الذي أحرزه مجلس الأمن، في غضون الأشهر القليلة الماضية، في تحسين أساليب العمل التي يعتمدها من جهة، وزيادة شفافية عمله وانفتاحه من جهة أخرى. وختاما، أود أن أعلق بشكل خاص على عمل مجلس الأمن بشأن اثنين من البنود الواردة في مقدمة التقرير: الجزاءات ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

وإن مجلس الأمن يحرز تقدما سريعا في أساليب عمله. ويعكس التقرير المرفوع إلى الجمعية العامة عن الفترة الممتدة بين ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشكل جيد هذا التقدم الإيجابي. وبفضل عمل الفريق العامل على التوثيق والإجراءات، ولا سيما الدفع الذي يؤمنه وفد سنغافورة، فقد تم تحسين شكل التقرير السنوي بشكل كبير، كما أشار عدد من المتكلمين. والتقرير المعروض على الجمعية أكثر إيجازا مما كان عليه في السابق، وأقل تداخلا في منشورات الأمم المتحدة الأخرى. وبذلك يكون مضمونه أسهل استيعابا وأكثر إفادة.

وهو يتضمن، على وجه التحديد، وللمرة الأولى، مقدمة بشأن مسائل موضوعية. وهذا – وهو ثمرة المساعي الجماعية التي قام بها أعضاء المجلس بمبادرة من وفد المملكة المتحدة – يتيح نظرة عامة على الأعمال الرئيسية التي قام بها المجلس إبان العام الماضي. وفي حين لا يشكل ذلك الملحق التحليل الذي يود كثيرون رويته ضمن التقرير السنوي، فهو يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. ويمكن تحسينه أكثر في العام المقبل. واستئنافا للنقطة التي طرحها السفير محبوباني في بداية مناقشتنا، قد يكون المجلس ما زال مؤسسة تقليدية، ولكن التقدم المحرز منذ إنشائه كان ضخما، ويجب الإقرار بذلك.

ولقد أظهر مجلس الأمن مرة أخرى، على مدار السنة الماضية، قدرته على الابتكار وعلى تنظيم عمله وتحسينه. وهكذا، فقد وضع العديد من الرؤساء السابقين أهدافا شهرية، تلت المبادرة التي اتخذها الوفد الفرنسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في هذا الاتجاه. وإضافة إلى ذلك، فإن الجلسات العلنية للمناقشة الختامية تنعقد بشكل متزايد بغية تسجيل العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن واستخلاص آراء أعضاء الجمعية العامة. وهذه البداية لثقافة تقييم أعضاء المجلس لأعمالهم أمر ينبغي تشجيعه.

وخلال الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، واصل أعضاء المجلس سياسة الشفافية في عملهم، كما يبين ذلك الرقم القياسي للجلسات العلنية التي انعقدت في الفترة الزمنية قيد النظر – وهي جلسات سهلت المناقشة المثمرة.

ولكن ما يهم هو نوعية المناقشات أكثر من كمية الجلسات. وبطبيعة الحال يمكن تحسين الطابع التفاعلي في

هذه المناقشات. إن مناقشاتنا العامة تفي فعلا بالتطلعات المشروعة لأعضاء الجمعية العامة إلى أن يكونوا مطلعين بصورة منتظمة على القضايا الرئيسية. وبطلب من أعضاء المجلس، تقوم الأمانة العامة على نحو منتظم بإصدار بيانات عامة عن قضايا هامة مثل الشرق الأوسط وأفغانستان، وهما قضيتان انبنى عليهما جزء كبير من أعمال المجلس منذ نشر التقرير السنوي الأخير.

والمناقشة العامة المتعلقة بالعراق، المحدد لها أن تبدأ غدا والتي ستستمر بلا شك حتى يوم الجمعة، ستمكن جميع الأعضاء الذين يرغبون في الإعراب عن آرائهم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية أن يفعلوا ذلك قبل اتخاذ المجلس لأي قرار.

وعلاوة على ذلك، فقد زاد المجلس اتصالاته بالدول غير الأعضاء، كما يشهد بذلك العمل الممتاز الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب ورئيسها، السر جيريمي غرينستوك، وكذلك العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا، بقيادة السفير جاديش كونجول.

والنقطة الثانية التي أود أن أسلط الضوء عليها هي توفر الشفافية في أعمال مجلس الأمن وسهولة الوصول إليها؛ وهذان الجانبان يمضيان يدا في يد. وقد واصل مجلس الأمن، عملا بالقرار ١٣٣٥ (٢٠٠١) عقد مشاورات متواترة مع البلدان المساهمة بقوات – وهي مشاورات بدأت تحت قيادة الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتعزيز هذه العملية مطلوب تماما. ويجب أن تتيح هذه الاجتماعات فرصة إضافية لإجراء حوار مفيد بين أعضاء المجلس وتلك البلدان المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

بل إن مجلس الأمن يحاول الوصول إلى المجتمع المدني، كما أظهرت الاجتماعات المعقودة على صيغة أريا بطلب من المنظمات غير الحكومية وممثلي الجماعات المهتمة بالصراعات التي هي قيد نظر المجلس. وهذه الاجتماعات غير الرسمية قد كانت مفيدة بشكل خاص لأنها توفر معلومات إضافية لأعضاء المجلس بشأن القضايا الرئيسية.

وهذا الانفتاح الزائد ينبغي أن ينعكس أيضا في تشكيل مجلس الأمن نفسه. وكما أشار إلى ذلك وزير الخارجية الفرنسي، السيد دومينيك دي فيليبان، في بيانه الذي أدلى به هنا في ١٢ أيلول/سبتمبر، تود فرنسا أن ترى المجلس وقد أصبح أكثر تمثيلا من خلال توسيع تشكيله في كلا الفئتين – الدائمة وغير الدائمة. وتدعم فرنسا بوجه خاص مطامح ألمانيا واليابان والهند إلى أن تصبح من الأعضاء الدائمين.

وهذا التوسيع المطلوب لمجلس الأمن من شأنه أن يفيد البلدان المتقدمة النمو وأن يمكن من تمثيل البلدان النامية على نحو أفضل. ومع ذلك، ينبغي أن نأخذ في الحسبان ظهور دول جديدة، وأيضا تمكين مجلس الأمن من أداء ولايته بموجب الميثاق.

ثالثا، يبدو لنا سجل أعمال المجلس في سنة ٢٠٠١–٢٠٠٢ سجلا إيجابيا بشكل عام. وأحسب أن أعضاء الجمعية العامة سيرحبون بالتقدم الذي أحرز في العديد من المجالات، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، في مكافحة الإرهاب منذ اعتماد القرار ١٣٣٧ (٢٠٠١)، فضلا عن أفغانستان، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي. ولا يفوتنا أن نذكر سيراليون، وإثيوبيا وإريتريا، وتيمور – ليشتي، التي أصبحت عضوا في منظمتنا عقب استقلالها. وفي كل هذه النجاحات، أدى مجلس الأمن مسؤولياته أداء كاملا.

وبالطبع كان التقدم أبطأ في مجالات أخرى. وأود أن أشدد على ضرورة مواصلة إحراز تقدم بشأن مسألة

الجزاءات. وقد تعلم مجلس الأمن أن يستخدم هذه الأداة على نحو أفضل. فالجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أصبحت اليوم توجه بشكل أكثر احتراسا؛ وأُدخلت فكرة تحديد مدتها؛ وتُؤخذ في الاعتبار عواقبها الإنسانية على نحو أفضل. وتحسين متابعة الجزاءات جعل من الممكن رفع أحدث الجزاءات التي فرضت على جمهورية يوغوسلافيا وكذلك على السودان، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ومع ذلك، ينبغي أن نواصل تحسين أداة العمل هذه لجعلها أكثر فعالية وأقل ضررا بأهل البلد المعني.

وأود أن أختتم بالتشديد على فائدة بعثات مجلس الأمن التي تُرسل إلى المناطق المتضررة من الصراعات التي يتعامل معها. وكما أكد على ذلك السفير بيلينغا - إيبوتو في عرضه للتقرير السنوي، لا تزال أفريقيا تمثل جزءا رئيسيا من أعمال المجلس. وإذ تشرفتُ بقيادة بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو من هذه السنة، تمكنتُ من أن أرى بنفسي مرة أخرى مدى الفائدة لأن يكون لأعضاء المجلس اتصال مباشر بالأطراف المعنية. وينبغي الاعتراف بأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى قد شهدت أيضا تقدما ذا شأن مؤخرا، وتلك حقيقة تستحق الملاحظة.

يجب على المجلس أن يغتنم كل فرصة تُسنح للاستماع إلى الأطراف، وأيضا كي ينقل إليها بلا كلل رسائله الخاصة، لأنها في نهاية المطاف يكون لها أثر بالفعل. والواقع أنه منذ إعداد مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، أضيف عدد من طلبات المجلس: الاتصالات المباشرة مع رؤساء الدول؛ وبداية انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن بداية عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة؛ والحوار الداخلي، الذي يحرز الآن تقدما. وباختصار، إن الالتزام المتواصل من المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن في نيويورك وفي الميدان، هو الذي يؤتي ثماره الآن في نهاية المطاف. وفرنسا، كما قال السفير غرينستوك، ستواصل، في تعاون وثيق مع بريطانيا العظمى، العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن على ضمان أن تظل أفريقيا مركز اهتمامها.

السيد محمد (البحرين): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر والتقدير للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد هان سونغ سو، على ما بذله من جهد دؤوب خلال رئاسته للجمعية العامة في الدورة الماضية، وترؤسه لاجتماعات الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، متمنين للرئاسة الحالية كل التوفيق والنجاح في القيام بأعباء هذه المهمة الشاقة خلال رئاستها للجمعية العامة هذا العام.

لقد أولت الجمعية العامة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن اهتماما كبيرا، وأضحى هذا الموضوع على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٩. وقد توجت مداولات الجمعية العامة في هذا الخصوص بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن في عام ١٩٩٣. وقد كان إنشاء الفريق العامل خطوة أولى في طريق إصلاح مجلس الأمن، بوصفه الجهاز التنفيذي الرئيسي في الأمم المتحدة المعني بصون السلم والأمن الدوليين.

لقد أصبح موضوع إصلاح مجلس الأمن قضية في غاية الأهمية وملحة جدا، وهذا يتطلب تكثيف الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف. لقد كان عدد أعضاء الأمم المتحدة عند إعلان إنشائها ٥١ دولة بينما يبلغ عدد أعضائها حاليا ١٩١ دولة. وهذا يعني أن مجلس الأمن لم يعد يتمتع بتمثيل كاف للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أضف إلى ذلك الزيادة المطردة والسريعة في عدد القضايا الدولية المطروحة على جدول أعمال المجلس منذ انتهاء الحرب

الباردة. وقد نتج عن ذلك أن اصبح المجلس أكثر انشغالا ونشاطا من أي وقت مضى وزادت القرارات الصادرة عنه سنويا، فبعد أن كان المجلس يعتمد حوالي ١٨ قرارا في السنة خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٩، أصبح يعتمد حوالي ٦١ قرارا في السنة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١. وهذا راجع لزيادة عدد القضايا المطروحة على جدول أعماله، التي تنوعت وتعددت. فأصبح مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) أحد البنود المطروحة على جدول أعماله، بالإضافة إلى موضوعات مثل المرأة والسلام وحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، علاوة على موضوع الإرهاب الذي بات أحد البنود المطروحة على جدول أعمال المجلس بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. كما أن عدد الهيئات المنشأة بموجب المادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة والتابعة للمجلس قد ارتفع إلى أعلى مستوى له منذ إنشاء الأمم المتحدة.

هذه التطورات وغيرها تستدعي تكثيف الجهود وزيادة الزخم المطلوب لتتويج المداولات الطويلة للجمعية العامة حول إصلاح مجلس الأمن بالنجاح وتحقيق الإصلاح المنشود. إن استمرار المداولات لمدة ٢٣ سنة، منها تسع سنوات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، أمر يتناقض أصلا مع الغرض من الإصلاح ويكلف هذه المنظمة، بل العالم أجمع الكثير.

المطلوب من الإصلاح هو إيجاد مجلس أمن أكثر تمثيلا، وأكثر ديمقراطية، وأكثر شفافية وأكثر فعالية أيضا. فالإصلاح الذي ننشده لا يقتصر فقط على الزيادة في العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة وتطوير طرق عمل المجلس، بل يتعدى ذلك ليشمل كيفية تعاطي المجلس مع القضايا والهموم الدولية بطريقة موضوعية ومهنية، بعيدا عن أي معايير مزدوجة في التعاطي مع الشؤون الدولية. وهذا يتطلب من الدول دائمة العضوية الكف عن استخدام حق النقض قدر الإمكان. وفي هذا الخصوص، نعتقد أن كثرة اللجوء إلى الجمعية العامة لطلب عقد دورات طارئة في إطار صيغة القرار ''الاتحاد من أجل السلام''، لعام ١٩٥٠ يعكس عجز المجلس بسبب إعاقة عمله من جراء الاستخدام المفرط لحق النقض، مما يقتضي أن يكون هناك مجلس يمثل المجتمع الدولي خير تمثيل، ويعمل من أجل الهدف الأسمى لهذه المنظمة، ألا وهو تحقيق السلم والأمن الدوليين وصيانتهما.

لم يعد موضوع إصلاح مجلس الأمن مقتصرا على المداولات الجارية في الأمم المتحدة فقط، بل بات هذا الموضوع الشغل الشاغل لكثير من الهيئات والوكالات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية العلمية، التي تعمل جاهدة لتقديم مقترحاتها ومرئياتها حول إصلاح مجلس الأمن وتعزيز دوره، لكونه الجهاز الأول لهذه المنظمة المعني بحفظ وصيانة السلم والأمن الدوليين في عالم محفوف بالمخاطر ومليء بالنزاعات المسلحة في مختلف بقاعه.

ولا يفوتنا ونحن نتحدث عن إصلاح مجلس الأمن أن نشير إلى التطورات التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث زاد عدد الاجتماعات المفتوحة والعامة، وبالتالي زادت الشفافية في عمل المجلس. وهذا أمر لا بد من الترحيب والإشادة به وتشجيعه، ومن شأنه أن يسهل عمل الفريق العامل عند مناقشته للجزء المتعلق بطرق عمل المجلس.

وأخيرا، نتطلع ونحن على مشارف عام جديد، بدخوله سيصبح عمر الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن عشر سنوات، إلى أن تتضافر الجهود الرامية لإصلاح المجلس وأن تشترك الأمانة العامة بثقلها مع رئيس الجمعية العامة وباقي الأعضاء في المنظمة من أجل تتويج مداولات الفريق العامل بتحقيق الإصلاح المنشود. وقد يتطلب هذا الأمر عقد اجتماعات رفيعة المستوى للجمعية العامة أو الفريق العامل من أجل التعجيل

بعملية الإصلاح والدفع بها قدما. وفي اعتقادنا أن هذا هو المطلوب عمله الآن بدلا من الاجتماعات التي لا نهاية لها. وهناك العشرات، إن لم يكن المئات من المقترحات التي طرحت خلال السنوات التسع الماضية وعقدت بشأنها تسع جولات من المباحثات المستفيضة، غير أن كل ذلك لم يحقق شيئا يذكر. ولن يتحقق أي إنجاز في هذا الخصوص ما لم يصبح موضوع إصلاح مجلس الأمن موضوعا ذا أولوية على جدول أعمال الجمعية، بحيث تتم مناقشته على أعلى المستويات.

اسمحوا لي الآن أن أتحدث بإيجاز عن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال المجلس، وفي هذا الخصوص، نرحب بالتحسينات التي أدخلت على التقرير هذا العام بتضمينه مقدمة تحليلية، وهذا أمر نثني عليه كثيرا ونرحب به كثيرا. ونعتقد أن التقرير لا يزال بحاجة إلى مزيد من التحليل، ونرى أن تحقيق ذلك ممكن دون أن يكون على حساب حجم التقرير. إن ما نصبو إليه وتصبو إليه الوفود في الجمعية العامة هو رؤية تقرير أقل رتابة وأكثر تحليلا. وقد لاحظنا هذا العام أن حجم التقرير أصبح أصغر بكثير من السابق. وهذا أمر كنا ندعو له دائما في السابق ونرحب بحدوثه، غير أن المضمون لا يزال بحاجة إلى تطوير وتحسين حتى يكون أكثر فائدة للوفود.

إذا ما تم هذا فإنه سيوفر الكثير من العناء والجهد والمال الذي يستهلك في إعداد هذا التقرير. إننا ندرك أن هناك خلافا والاختلافات في مواقف أعضاء المجلس من مختلف القضايا المعروضة على جدول أعماله والتي يتناولها التقرير، غير أن ذلك لا يحول دون إجراء المزيد من التحليل، يوضح فيه ولو مواقف الدول ونقاط الخلاف من تلك القضايا.

إننا نطمح في رؤية تقرير يأخذ بعين الاعتبار هذه المشاغل وغيرها من مشاغل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فذلك من شأنه أن يقدم لأعضاء المنظمة الدولية غير الأعضاء في مجلس الأمن مادة غنية بالمعلومات والتحليل الموضوعي المفيد.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تعازينا للشعبين الإندونيسي والاسترالي ولجميع البلدان الأخرى التي قتل أو جرح مواطنون لها في الهجمات المروعة التي وقعت في بالي، بما فيها كندا.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نقدر الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، ولا سيما جهود وفد سنغافورة، الرامية إلى تحسين عرض تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة. فلم يزد طول تقرير هذا العام عن نصف طول التقارير السابقة، وهو أيسر قراءة، كما تتضمن مقدمته تلخيصا تحليليا، وهذا تجديد جدير بالمحافظة عليه.

وكانت كندا قد تقدمت خلال الجمعية العامة الأخيرة ببعض الاقتراحات لتحسين التقرير، بهدف تخفيض الازدواجية والحجم والكلفة، ويسعدنا أن نلاحظ أن عددا من تلك الاقتراحات قد أُخذ بعين الاعتبار. ونعتقد بأن التلخيص التحليلي سيكون أكثر فائدة إذا كان أكثر نزاهة بشأن الجانبين السلبي والإيجابي للمعادلة. ولا يزال التقرير طويلا. فهو تلخيص مفيد للباحثين وإن كان أقل فائدة بالنسبة للدول الأعضاء.

في العام المنصرم قدمتُ بعض الملاحظات التحليلية عن أساليب عمل المجلس، تتعلق باستمرار تفضيل عقد الجلسات خلف أبواب مغلقة، والإحاطات الإعلامية الخاصة التي تقدمها الأمانة العامة للمجلس، والتي يمكن إيصال محتوياتها بسهولة إلى الدول الأعضاء، وعدم وجود أي

نقاشات تفاعلية مجدية. وأخشى أنه لا يزال يتعين علينا أن نحقق تقدما في المجالات الثلاثة هذه.

(تكلم بالانكليزية):

في الوقت نفسه، أود أن أسجل أن المجلس يستحق الشكر على العمل الذي يقوم به على عدد من الجبهات – منها، على سبيل المثال، اهتمامه المتزايد بمشاكل أفريقيا، بما في ذلك، إنشاء محكمة سيراليون، والاهتمام المتواصل بحماية المدنيين في الصراع المسلح، والعمل الممتاز المستمر الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، لا بد أن أسجل أيضا شعورنا بالإحباط لأننا لم نطلع بعد على تقرير الفريق العامل المعني بالجزاءات الذي انتظرناه طويلا، ذلك العمل الذي بدأناه عندما كانت كندا عضوا في المجلس قبل عامين.

ونسلم بأنه فيما يتعلق ببعض القضايا، قد يتعين على المجلس في بعض الأحيان أن يجتمع بصورة سرية. ولا نعتقد بأن عملية صنع القرار خلف أبواب مغلقة ينبغي أن تصبح القاعدة. ونسلم بأن المجلس قد حسَّن الشفافية في بعض النواحي، الأمر الذي يزيد من مصداقيته. فقد رأينا زيادة في عدد الاجتماعات العلنية، وكذلك في عدد الجلسات السرية المفتوحة لكل الأعضاء، ولمسنا انفتاحا أكبر في عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، لا سيما لجنة مكافحة الإرهاب، وزيادة في عدد الاجتماعات التي تعقد في إطار صيغة – أريا. ولكن، ينبغي أن تكون هناك استجابة أكبر.

ومن الأهمية بمكان، أن يجتمع أعضاء المجلس مع الدول غير الأعضاء قبل أن يصنع قراراته، والأهم من ذلك أن يولي المجلس اهتماما كبيرا لما يقوله الأعضاء عندما تعقد تلك الاجتماعات. ونذكِّر بأن المجلس لم يوافق في أوائل العام الحالي على عقد مناقشة مفتوحة حول المحكمة الجنائية الدولية قبل اتخاذ قراره بشأنها إلا تحت ضغط هائل من جانب غير الأعضاء. وذلك القرار، الذي نراه غير موفق، كان يمكن أن يكون أكثر سوءا في غياب المناقشة المفتوحة. وعندما تُقَرَّر في المجلس قضايا تتعلق بالمبادئ أو ذات أثر سياسي، فإن التشاور مع العضوية العامة قبل صنع القرار ينبغي أن يكون أمرا تلقائيا وليس انتقائيا.

وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة بنفس الموضوع، وأعني بها فعالية الترتيبات الجديدة للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، فإن حكومة بلادي ترى أنه ينبغي عمل المزيد في هذا المجال، وإن كنا نسلم بأن بداية مفيدة قد تحققت.

إن أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته ينبغي أن تتواكب مع جهود الأمين العام من أجل إصلاح أوسع نطاقا للأمم المتحدة. ويروق لنا اقتراحه في تقريره الذي صدر مؤخرا عن تعزيز المنظمة، بضرورة تقنين المجلس لممارساته الحالية.

وفي مجال بالغ الحساسية، نرى أن المجلس بدأ يتراجع في الواقع. فالأعضاء الخمسة الدائمون غير المنتخبين ينتحلون لأنفسهم امتيازات لا وجود لها في الميثاق. أما الأعضاء العشرة المنتخبون غير الدائمين فيعاملون بشكل منهجي كمواطنين من الدرجة الثانية. وفي بعض الأحيان يجتمع الأعضاء الخمسة الدائمون بصورة علنية، بل حتى بصفاقة، ويتعمدون استبعاد الأعضاء غير الدائمين. إن كبار المسؤولين في الأمانة العامة، بمشاركتهم في هذه التجمعات المقصورة على النخبة، إنما يباركون هذه الممارسة. وبعض أحكام مشاريع قرارات تتعلق بالعراق أُعطيت لوسائط الإعلام قبل أن تعطى للأعضاء المنتخبين في المجلس. بل إن أحد هذه المشاريع يسند دورا مميزا للدول الخمس الدائمة، باعتبارها كيانا واحدا وبصفتها أعضاء فرادى على حد سواء. ومن شأن انتحال هذه الامتيازات أن يقوض تمثيلية المجلس، الأمر الذي، بدوره، يضر بالأعضاء الدائمين أنفسهم وبنا جميعا.

ونطالب الدول الخمس الدائمة باحترام الميثاق ومبادئه التي طبقت بشكل جيد طوال الـ ٥٠ عاما الماضية. إن للقوة امتيازاتها؛ ولكن لا حاجة إلى تقنينها أيضا.

أخيرا، وفيما يتعلق بمسألة الإجراءات، وبخاصة حق النقض، فإن ضرورة أن يحد الأعضاء الخمسة الدائمون من استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، معروفة للحاضرين كافة. أما بالنسبة لمسألة عضوية مجلس الأمن، نعتقد أيضا أنه لئن كانت هناك ميزة في إجراء توسيع محدود في فئة العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، وفي تعديل قواعد التتابع الذاتي، فما زلنا نتشكك في الحكمة من التوسع في فئة العضوية الدائمة. فهناك سبل أفضل تقودنا إلى مجلس أكثر تجاوبا، ويمكن أن يجتذب دعم الأعضاء كافة. هناك سبل لجعل المجلس أكثر تمثيلا بدون الإقرار بمزايا جديدة إلى الأبد. وعلينا أن نسلك تلك السبل.

السيد إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى معربا عن تقديري للسفير مارتن بلينغا – إبوتو، الممثل الدائم للكاميرون والرئيس الحالي لمجلس الأمن على عرضه الواضح للتقرير السنوي للمجلس عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

أود أيضا أن أشكر رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، السيد هان سونغ – سو، والسفير ثورستين إنغولفسن، ممثل أيسلندا، والسفيرة باتريسيا دورانت، ممثلة جامايكا، على التقرير الدقيق للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أذكّر بأن وفدي انضم في العام الماضي، إلى الدعوة المدوية من معظم الدول الأعضاء لتحسين التقرير وفي إجراءات مجلس الأمن وأساليب عمله. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أهنئ أعضاء المجلس، لا سيما وفد سنغافورة الذي قام، كما نعرف، بدور رئيسي في اعتماد الشكل الجديد للتقرير. ورغم أن السنة المنصرمة كانت حافلة بالأعمال بالنسبة للمجلس، فقد جاء هذا التقرير مدمجا وأيسر قراءة، مقارنة بالتقارير السابقة، وكذلك أقل كلفة.

ونقدر بشكل خاص الجهود المبذولة لأخذ آراء الدول الأعضاء في الاعتبار في مقدمة التقرير التي روعي فيها تقديم تلخيص تحليلي لعمل المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض. ولئن كنا نسلم بأن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح نحو الشفافية، فإننا نحث المجلس على أن يعمل بدأب من أجل تحسين الإطار التحليلي لأن التقرير، بحالته الراهنة، يفتقر إلى المعلومات الضرورية لتقييم عمل المجلس.

وكان وفدي يود في هذا الصدد أن يعرب عن تقديره لإجراء أعضاء المجلس تقييما صريحا لعملهم خاصة وأنهم اتخذوا، لأول مرة، الخطوة الطيبة بمناقشة التقرير قبل اعتماده لتقديمه إلى الجمعية العامة. وعلى سبيل المثال فالفرع الخاص بالشرق الأوسط كان من الممكن أن يكون أكثر توضيحا للمشاكل التي واجهها المجلس في تنفيذ قراراته. وبالمثل، فالقسم المتعلق بالقضية الطاغية وهي الجزاءات لم يعالج إلا قليلا.

ونحن نرى بعد الدراسة أن الفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة ١ من المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة تستندان إلى المبادئ المكرسة للمسؤولية والمساءلة والشفافية، وينبغي عمل المزيد لكفالة مراعاة مجلس الأمن لتلك المبادئ في صلته بالجمعية العامة.

وثمة مبادرة أخرى جديرة بالثناء، هي قرار مجلس الأمن بالتفاعل مع الكيانات من غير الدول والكيانات غير الحكومية وصولا إلى رأب الصدع بين أعضاء المجلس والعالم الخارجي في وقت يعالج فيه مجلس الأمن كثيرا من القضايا المتشعبة بين القطاعات. ومع هذا فالتقرير صامت تقريبا إزاء

هذه الشراكة ذات الأهمية وخصوصا في عالم آخذ بأسباب العولمة.

ومن آخر السبل المبتكرة للمجلس كي يحصل على المعلومات بطريق مباشر عن مناطق الصراع إيفاد البعثات إلى البلدان المنكوبة. ولذا يود وفدي أن يرى في المستقبل فيضا من المعلومات مقدما في التقرير عن تلك الرحلات، إذا كان المجلس يريد مواصلة الاعتماد على هذا النظام، كما نظن أن ذلك ينبغي له.

ومما يشجعنا أيضا عدد الجلسات المفتوحة وجلسات الإحاطة الشهرية التي ينظمها رؤساء المجلس، وكذلك الجلسات الختامية الدورية التي تدعى إليها الدول غير الأعضاء.

وفي مجال آخر، نشيد بالمجلس لأدائه دورا محوريا في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وتأتي لجنة مكافحة الإرهاب مثالا ساطعا للشفافية، ونحن نهنئ رئيسها، السير جيريمي غرينستوك، بالعمل الشجاع الذي قام به. وأملنا وطيد في أن يتبع المجلس هذا الجهد الجدير بأن يُحتذى في تعامله مع الدول الأعضاء، في المجالات الأخرى.

واسمحوا لي في هذا الظرف أن أعبر عن مواساة حكومتي القلبية وتعاطفها مع حكومتي وشعبي إندونيسيا واستراليا، ومع أسر ضحايا الاعتداء الإرهابي الفظيع مؤخرا في بالي.

كما ننوه بإنشاء آلية لزيادة تحسين التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وخاصة تنامي انتظام وتواتر الاجتماعات. ويرى وفدي أن هذه الآلية الاستشارية يمكن أن تفيد جميع الأطراف المعنية بحفظ السلام. ونحن نحث المجلس على مواصلة أنشطته لحفظ السلام، ونهجه الشامل في التعامل مع منع الصراعات وحلها وإدارتها، ولا سيما في أفريقيا، إذا أريد لهذه المنطقة الأقل نموا أن تحقق السلام والاستقرار اللذين لا غنى عنهما في أي سعي جاد لتعزيز التنمية المستدامة.

ونرى أن الشراكة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية القدر نفسه من الأهمية إذ يمكن أحيانا أن يفيد البعد الإقليمي في التعامل مع الصراعات. ولما كان المجلس يقضي ما بين ٦٠ إلى ٧٥ في المائة من وقته في قضايا أفريقية، فإننا نرحب بإنشاء فريق عامل مخصص لأفريقيا برئاسة سفير موريشيوس. ولقد طرأت تطورات إيجابية في سيراليون وأنغولا، لكن أفريقيا لم تخرج بعد تماما من متاعبها، سيتعين على المجلس أن يضاعف جهوده في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وبوروندي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حسين (إثيوبيا).

ويجري النظر في تقرير مجلس الأمن في وقت حاسم من التاريخ بسبب المشكلة العراقية، حيث ينصب نظر المجتمع الدولي على دور الأمم المتحدة بوصفها الهيئة التي تتحمل المسؤولية الجماعية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن الطبيعي في هذه الظروف أن تصبح الأولوية لدور مجلس الأمن الذي عليه المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

وإذا كانت المسؤولية الجماعية التي هي أساس وجود الأمم المتحدة تتطلب وتقتضي تعاون جميع الدول الأعضاء فإن مجلس الأمن، الذي يفرض عليه الميثاق الالتزام الأول عن صون السلم والأمن، لا يمكن أن يضطلع بهذه المسؤولية الشاقة إلا إذا كانت عضويته تمثيلية حقا وتعكس تكوين هذه المنظمة السامية التي تضم حاليا ١٩١ عضوا.

وفضلا عن هذا فمن بين البنود الهامة المعروضة على هذه الدورة للجمعية العامة، إصلاح الأمم المتحدة. ومجلس الأمن، باعتباره أحد الأجهزة الأساسية في الأمم المتحدة،

والذي يضطلع منذ انتهاء الحرب الباردة بمهام إضافية، وقد أصبح بنهوضه بهذه العملية أكثر قوة، ينبغي أن يكون هو اللبنة الحرجة في برنامج إصلاح الأمم المتحدة.

ويعيد وفدي في هذا الصدد تأكيد الحاجة إلى تعزيز مصداقية المجلس من خلال إصلاح موضوعي يستلهم مبادئ الديمقراطية والمساواة في السيادة بين الدول والتمثيل الجغرافي العادل. وينبغي أن يتسم المجلس بعد إصلاحه بالشفافية في أنشطته وسرعة الاستجابة لمصالح أعضائه عامة في المسائل المنبثقة عن ولايته بموجب الميثاق. وينبغي أن تنطبق الدعوة إلى الحكم الديمقراطي والشفافية على المستويين الوطني والدولي معا. والأمر كذلك خاصة عندما تدعى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتلزم بتقاسم أعباء صون السلم والأمن الدوليين بطرق من بينها الاشتراكات المقدرة في ميزانية حفظ السلام، وتقديم القوات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتنفيذ القرارات التي يعتمدها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى هذا الأساس فإن غانا تواصل انضمامها إلى موقف حركة عدم الانحياز في كل جوانب مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، والذي يكمله الموقف الأفريقي المعبّر عنه في إعلان هراري في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ومن المفارقات أن أفريقيا – وهي أكبر مجموعة إقليمية في المنطقة – وقد دعت إلى تخصيص مقعدين دائمين بالتناوب ومقعدين إضافيين غير دائمين، هي المنطقة الوحيدة التي استبعدت من فئة الأعضاء الدائمين.

ويجب أن يكون إجراء استعراض دوري لمجلس الأمن بعد توسيعه جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح برمتها. فنحن نرى أن استعراض وضع المجلس كل عشر سنوات يكفل الاستمرارية والمرونة لتمكينه من التكيف مع الواقع الدولي المتغير.

ولا يليق بي ألا أتطرق إلى مسألة حق النقض الممنوح للأعضاء الخمسة الدائمين، فبينما نسلم برأي الأعضاء الخمسة الدائمين القائل إن حق النقض أداة هامة لاضطلاع المجلس بمسؤولياته فإننا نرى أنه كذلك يخفق المناقشات والتوصل إلى التوافق في الآراء، ونطالب بتقييد استخدامه وإلغائه في نهاية المطاف لأنه آلية غير ديمقراطية تنطوي على مفارقة.

ووفدي ملتزم بعملية الإصلاح في مجلس الأمن وفي الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ونحن على استعداد للانضمام للآخرين في هذه العملية.

وأتقدم أخيرا، بالتهنئة إلى أنغولا وشيلي وألمانيا وباكستان واسبانيا بانتخابها لعضوية مجلس الأمن. ونرجوها ألا تغفل عن ضرورة احترام رغبات قادتنا في ترجمة إصرارهم الذي عبروا عنه في مؤتمر قمة الألفية، على تكثيف الجهود لإجراء إصلاح شامل في مجلس الأمن من كل جوانبه، إلى واقع. وأثق في أن الأعضاء الجدد سيعملون متضافرين مع باقي الأعضاء ليكون مجلس الأمن أكثر شفافية ومساءلة وكفاءة وتمثيلا، بما يتمشى مع الإصلاح العام للأمم المتحدة، وذلك بغية أن تصبح المنظمة أكثر فعالية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيدة أونيانوفاك (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): يتسم الشكل الجديد لتقرير مجلس الأمن والتغييرات التي طرأت عليه بقيمة كبيرة. فقد تحول التقرير إلى وثيقة عمل فعلية. وأصبح أقرب تناولا وأكثر تنظيما. ونحن نرحب بصفة خاصة بمقدمته التحليلية التي نعتبرها بداية محمودة. ونشيد بالجهود التي بذلت من أعضاء مجلس الأمن في إعداد الشكل الجديد للتقرير، ونشجعهم على مواصلة إدخال تحسينات جديرة على التقرير التالي.

وقد كانت السنة التي يشملها التقرير مليئة بالأحداث التي كانت تتطلب رد فعل ومن مجلس الأمن بسرعة وكفاءة. وقد أثبت رد فعل المجلس على تهديد الإرهاب بعد ١١ أيلول/سبتمبر القيمة الفعلية للمجلس.

وكانت أبرز أوجه هذا الرد هو الطريقة الشفافة التي عبر بها عنه. وقد مكن ذلك كل الدول أعضاء الأمم المتحدة من الانخراط كاملا في العملية وتوحيد قواها في الكفاح ضد الإرهاب، والذي أصبح بذلك كفاحا عالميا. ونأمل أن يراعى الدرس المستفاد من تلك العملية في مناقشات المجلس وصنع قراره في المستقبل.

وبصورة مشابهة، لقد حوّل الرد المواتي للمجلس على الوضع في أفغانستان، مع المشاركة الكاملة للدول غير أعضاء المجلس في الاجتماعات العامة بشأن هذا الموضوع، وضعا خطيرا هدد السلام والأمن الدوليين إلى خانة قصص النجاح في تقرير المجلس. ونحن نشيد بتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو تعاون نعتقد بأنه سيقرر توعية إدارة ما بعد الصراع. وينبغي على المجلس، من أجل تشجيع تطورات إيجابية مشابهة، ضمان التطبيق الكامل لقراراته. وقد تشير الآليات الخلاقة الناجحة من قبيل لجنة مكافحة الإرهاب إلى قنوات محتملة في هذا الإطار.

ومن سوء الطالع أننا ربما نحيي عاجلا الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتعلقة بالمجلس. ولم يحرز الكثير من التقدم هذا العام. ورغم أن كثيرين منا مستعدون لاتخاذ خطوات لبداية إصلاح جاد لتكوين المجلس وعمله، لا يزال بعضنا مترددا وجميعنا نعي التغييرات الأساسية التي حدثت في العلاقات الدولية منذ إنشاء الأمم المتحدة فضلا عن التحديات الجديدة التي نواجهها اليوم. ويتطلب التعامل مع هذه التحديات اتجاها خلاقا وتجاوبا عالميا فعالا. وهذا ما يدعونا للاعتقاد بأن ثمة حاجة إلى عزم وطاقة جديدين لتحريك المفاوضات في الفريق العامل المفتوح.

ومن المشجع أن هناك بعض التطورات الإيجابية من أساليب عمل المجلس، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الجديدة مع البلدان المساهمة بالقوات. وكذلك تبين في عمل المجلس شفافية أكبر. ومع ذلك، نفضل أن ترى نماذج جيدة في بداية العملية بدلا عن نتائجها النهائية.

وخلال مؤتمر قمة الألفية، اتفقنا جميعا على أننا نريد الأمم المتحدة قوية. واتفقنا أنه من أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن نجري إصلاحات ضرورية، بما فيها إصلاح مجلس الأمن. ولدينا المنتدى الذي نناقش فيه هذا الهدف؛ وقد حان الآن الوقت لإظهار الإرادة السياسية الضرورية.

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام للمتكلمين السابقين في الإعراب عن أعمق تعاطفنا وتعازينا لحكومة إندونيسيا ولأسر ضحايا الأحداث المأساوية التي حدثت في بالي.

ويوفر تقرير مجلس الأمن (A/57/2 و Corr.1) الذي ننتظر فيه للدول الأعضاء فرصة فريدة لفحص ولاية المجلس والإسهام في تنفيذها. وإذ أرحب بهذه الحقيقة، أود أن أنتهز هذه الفرصة للإشادة بالمجلس على تقريره وبالسفير مارتن بيلينغا – إيبوتو على تقديمه البليغ.

وكما لاحظ التقرير، كانت هذه سنة مزدحمة بالعمل بالنسبة إلى مجلس الأمن. فبالإضافة إلى التهديدات القديمة للسلام والأمن الدوليين، ذكرتنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ جميعا بالطبيعة الحيوية للتهديدات وشددت على طبيعتها العالمية.

ونظرا لإسهامهم الثري في تنفيذ ولاية مجلس الأمن، يود وفدي الاعتراف بجهود وفود موريشيوس، وسنغافورة، وأيرلندا، والنرويج، وكولومبيا والذين تنتهي مدة ولايتهم كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وكان الكثير مما أنجز نحو تحسين أساليب عمل المجلس وزيادة إسهام الدول غير الأعضاء قد تم بفضل التزام هذه الوفود. لقد وضعوا معيارا جيدا للذين ينتخبوا لتوهم، مثل بلدي وأشكرهم جميعا على ذلك.

وهذا التقرير هو الأول الذي أعد وفق ملاحظة رئيس مجلس الأمن (S/2002/199) الهادفة إلى تحسين جودة التقرير. وفضلا عن ذلك، هو أول تقرير يعتمد في نقاش مفتوح. وذلك يمثل معلما بارزا في إجراءات المنظمة، إذ يعكس إرادتنا في تحسين منهاج عملنا.

ومقارنة بتقرير السنة الماضية، جاء التقرير الحالي أكثر ملاءمة للقارئ، وأفضل تنظيما، ورغم نشاط مجلس الأمن المتزايد، أقل حجما. وهو يوفر لنا نظرة كلية أفضل على أنشطة المجلس خلال السنة الماضية. وهذه التحسينات لم تكن نتيجة لجهود أعضاء المجلس فحسب، وإنما للإسهام الكبير لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وإلى العمل بشأن إعادة الحيوية للمنظمة. ومع ذلك، هناك مجال للمزيد من التحسن في تقديم التقرير نفسه، وفي أساليب وإجراءات عمل المجلس، وذلك من أجل تعزيز الشفافية والتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، خاصة الدول المعنية بالمسائل قيد النظر.

وأنغولا على قناعة بأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن هو أداة ملائمة لجهود إصلاح أكبر داخل مجلس الأمن، خاصة إذا شاركت جميع الدول الأعضاء بالكامل في مداولاته. وفي حين من المهم احترام طرق العمل والممارسات والإجراءات الحالية، من المهم بنفس القدر تحقيق انفتاح وشفافية أكثر في النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وينبغي علينا الذهاب أبعد من ذلك، خاصة فيما يتعلق بجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية.

وتساند أنغولا إعلان هراري لعام ١٩٩٧، والذي اعتمده رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية – خاصة موقف أفريقيا المتعلق بتكوين مجلس الأمن، وتوسيع عضوية المجلس، وزيادة حصة أفريقيا من مقاعد الأعضاء غير الدائمين في المجلس. وباختصار، نحتاج إلى تعزيز شفافية المجلس وإلى تحسين أساليب عمله وعملية صنعه للقرار.

ويستدعي الوضع الدولي الراهن من أعضاء مجلس الأمن تجديد التزامهم المطلق بميثاق الأمم المتحدة من أجل التعامل الفعال مع التهديدات الموجهة للسلام والأمن الدوليين. وقد أثمر العمل المنسق والجماعي من قبل المجتمع الدولي في اعتماد المجلس للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، مما يوضح بجلاء أنه يمكن اتباع جدول أعمال متعدد الأطراف بنجاح للتصدي للإرهاب الدولي. ولا تزال الأمم المتحدة، خاصة من خلال مجلس الأمن، أفضل آلياتنا للتعامل مع التهديدات الموجهة للسلام والأمن الدوليين، ومع ذلك، من المهم أن تنفذ القرارات المعتمدة من قبل جميع الأعضاء.

وكان بيان الأمين العام أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (انظر A/57/PV.2) إسهاما قيما فيما يتعلق بكيفية تعامل الدول مع مبادئ مثل تعددية الأطراف، والجماعية، والمسؤولية وحكم القانون.

ونحن، في الأمم المتحدة، يجب أن نحافظ على تلك القيم لكي نتمسك بالقانون الدولي ونحافظ على النظام الدولي.

وفقا للميثاق، مجلس الأمن هو ضامن السلم والأمن الدوليين. وهذا العام كان واحدا من أنشط الأعوام في تاريخ المجلس. وخلال المرحلة محل الاستعراض، ظهرت مسائل عديدة على جدول أعمال المجلس، مثل الإرهاب الدولي، وأزمة الشرق الأوسط، وأفغانستان، وأزمة منطقة البحيرات الكبرى، وعملية السلام في أنغولا، والصحراء الغربية، وسيراليون، وتيمور الشرقية، وبطبيعة الحال في الآونة الأخيرة، العراق التي جعلت المجلس مشغولا للغاية.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تثير قلق بلدي البالغ. وأنغولا تلتزم التزاما عميقا بالحل السلمي للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونتيجة لذلك الالتزام، بلدي شريك نشط في تنفيذ اتفاق لوساكا. وبلدي يعي الحاجة إلى إعطاء قوة دفع لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار واتفاق بريتوريا الأخير اللذين يمران بحالة توقف، وأيضا ضرورة تطبيع العلاقات، وبناء الثقة وتحقيق حسن الجوار من أجل الإسهام في التهدئة السريعة لأفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى والقضاء على انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

في الشرق الأوسط، موجة منبعثة من العنف قد تتحدى الجهود التي يجري بذلها من أجل تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية، وأيضا الأزمة الإسرائيلية – العربية. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتيسير عودة إلى طاولة التفاوض للبحث عن صيغة سياسية ترضي المصالح السياسية والأمنية لكل سكان المنطقة.

أخيرا، تعترف أنغولا بالعمل الإيجابي لمجلس الأمن والأمين العام، فيما يتعلق بتحقيق استقلال تيمور الشرقية. وذلك مثال واضح جيد آخر على الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يحقق السلم في ظل ظروف صعبة، شريطة أن نستخدمه استخداما حكيما ونستعد للالتزام بمقرراتنا الجماعية التي نتوصل إليها. وأنغولا عازمة على أن تصبح قصة نجاح أخرى لمجلس الأمن، وقد عقدنا العزم على العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لمواصلة توسيع قائمة قصص النجاح في أفريقيا وفي العالم.

السيد بفانتسلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتنان النمسا للسفير مارتن بيلنغا – إيبوتو، رئيس مجلس الأمن، لعرضه البليغ تقرير مجلس الأمن (A/57/2). وفي الوقت نفسه، يثني وفد بلدي على عمل الأمانة العامة الممتاز في تجميع ذلك المصدر القيم للغاية من المعلومات. وهذا العرض، استمرار طيب لحوار مجلس الأمن مع الجمعية العامة بشأن الاضطلاع بواجباته وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق. وتلك الممارسة تضيف إلى تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة والمجلس، آخذا بعين الاعتبار لمسؤولية المجلس في العمل بالنيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد هان سونغ – سو ممثل جمهورية كوريا، وأيضا السفير إينغولفسون والسفيرة دورانت ممثلة جامايكا، على إعداد تقرير موجز للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، أود أن أهنئ اسبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وباكستان، وشيلي على انتخابها لمجلس الأمن لفترة العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

إن توفر المعلومات بالقدر الكافي لغير أعضاء المجلس شرط ضروري مسبق لتفهم وتقييم كيفية تعامل المجلس مع المسائل السياسية، ولذلك ينبغي أن ييسر ذلك أكبر قدر ممكن. ونحن نرى، أن رئيس مجلس الأمن يقوم بدور حاسم في جعل جميع أعضاء الأمم المتحدة على علم تام بشأن مداولات المجلس. في هذا الشأن، الخطة الشهرية لعمل المجلس تشكل أداة مفيدة للغاية للعمل اليومي للوفود. والإحاطات الإعلامية التي يقدمها كل من رؤساء المجلس، والمعلومات

التي يتيحونها عبر مواقعهم على شبكة الاتصالات العالمية ازدادت تحسنا خلال العام الماضي. وبالإضافة إلى هذا، الزيادة في عدد الاجتماعات العلنية تؤكد رغبة المجلس في مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء واستخدامها أساسا لعملية صنع القرارات في المجلس.

وإدراج تقييم تحليلي مختصر لعمل مجلس الأمن في مقدمة التقرير تطور إيجابي جدا. وأهمية وفائدة ذلك التقييم يمكن زيادتهما إذا ما غطى وحلل بشكل أوسع عملية صنع القرارات في المجلس، بدلا من مجرد التركيز على الأحداث الواقعية.

ووفد بلدي يرحب بالجهود المبذولة في تنظيم التقرير. وخفض عدد صفحات تقرير هذا العام بشكل كبير لا يجعله أكثر تشجيعا على قراءته فحسب وإنما أيضا أكثر توفيرا من حيث التكلفة. ومما له أهمية قصوى استكشاف المزيد من الإمكانيات لزيادة كفاية عمل مجلس الأمن. وفي هذا الخصوص، اسمحوا لي بأن أعرب عن التحية لجهود السفير محبوباني ووفد سنغافورة.

إن خبرة عمليات حفظ السلام أكدت بوضوح أن المجلس لا يمكنه أن يعمل بنجاح إلا إذا اشترك في حوار موضوعي مع الدول الأعضاء. وفي هذا الشأن، وفد بلدي، باعتباره مساهما تقليديا بقوات حفظ السلام، يرحب بشكل خاص بجهود المجلس لزيادة عدد الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، وبالتالي تحسين التعاون والتنسيق بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات في مرحلة مبكرة من النظر في ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، دون شك، مسألة مركزية في المناقشة الجارية بشأن الإصلاح. والتعاون والتنسيق الوثيقان بين المجلس والجمعية العامة ضروريان بشكل خاص في مجال الوقاية من الإرهاب. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يثني على العمل القيم للغاية الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب، تحت الرئاسة القديرة جدا للسفير سير جيريمي غرينستوك.

والإبقاء على مستوى الكفاءة، وعلى أقصى درجة من الشفافية والشرعية، هدفان على نفس الدرجة من الأهمية ينبغي أن يسترشد بهما مجلس الأمن في الجهود التي يبذلها من أجل الإصلاح. لكن الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإصلاح مجلس الأمن لن يستطيع أن يتقدم بمقترحات ملموسة إلا إذا جرى التغلب على الصعوبات السياسية الجذرية بأن تعيد عواصم العالم الرئيسية النظر في مواقفها.

وأود أن أعرب عن الدعم المتواصل من جانب وفد بلادي لجميع جهود الإصلاح الموجهة إلى تعزيز الشفافية والكفاءة والشرعية بحيث يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بولايته على النحو الواجب بمقتضى الميثاق.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في تقديم التعازي إلى حكومة إندونيسيا وإلى أسر ضحايا انفجار القنابل في بالي، إندونيسيا، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي نشجبه بشدة.

إن لعمل مجلس الأمن أهمية كبرى بالنسبة لأداء النظام المتعدد الأطراف لوظيفته. ويضطلع المجلس بولاية هامة في برنامج الميثاق لتحقيق الأمن الجماعي، ولذلك، علينا أن نولي اهتماما كبيرا لتقرير المجلس إلى الجمعية العامة، الذي يقدم وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق. وقد درسنا التقرير ونثني على عرضه بشكل موجز ومفيد.

لقد أكملت جامايكا فترة عضويتها في مجلس الأمن في نهاية عام ٢٠٠١، وبالتالي أتيحت لها فرصة المشاركة في أنشطة تلك الهيئة أثناء الفترة التي يتناولها التقرير. وخلال تلك السنة كان العبء الملقى على عاتق المجلس ثقيلا جدا،

وتعين عليه أن يواجه قضايا كثيرة صعبة ومتنوعة. وأولى المجلس في جدول أعماله اهتماما كبيرا للمسائل الأفريقية في نطاق القضايا التي تناولها. ونتفق مع التقييم العام للتحسن المحرز في معظم مناطق الصراع في أفريقيا ونعتقد أن عمل الممثلين الخاصين للأمين العام وبعثات مجلس الأمن إلى مختلف المناطق، فضلا عن نشر عمليات حفظ السلام، كل ذلك أدى دورا هاما في عملية التحسن.

وتعتقد جامايكا أنه من الهام جدا بالنسبة للمجلس أن يستمر أيضا في المشاركة في فترة ما بعد الصراع لكي يوطد المكاسب التي تحققت ولكي يساعد في عملية المصالحة وإعادة البناء. وهذا هام إذا أردنا أن نبقي على الزخم الحالي وأن نضمن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وهذه شروط مسبقة هامة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المهمة الملحة التي تواجهها المجتمعات الوطنية والإقليمية في أفريقيا.

ونلاحظ كذلك الدور الهام للمجلس في وضع إطار لمكافحة الإرهاب باتخاذه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠٢) وبإعادة بناء أفغانستان بعد الحرب مما سيتطلب استمرار الدعم من المجتمع الدولي.

ويشير السجل أيضا إلى العمل الهام المنجز في رصد عمليات حفظ السلام بغية تعزيز السلم والتناسق في المناطق التي مزقتها الحروب. ويحرز هذا النشاط نجاحا معقولا وينبغي أن تظل له أولوية هامة في أعمال المجلس.

ونشعر بارتياح أقل لجهود المجلس وتقدمه فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط – وهو منطقة شكل فيها العنف المتجدد قضايا تتطلب اهتماما ملحا محددا. ونعتقد أنه يمكن لنهج المجلس أن يكون أكثر فعالية في احتواء الصراع وفي تعزيز المفاوضات الرامية إلى تسوية سلمية دائمة للصراع بين إسرائيل وفلسطين.

ونسلم بأن هناك قضايا معقدة، إلا أن جامايكا تعتقد أن هناك مجالات كافية لتوافق الآراء من شأنها أن تتيح أساسا لتسوية تفاوضية وأن تبرر عقد مؤتمر للسلام في وقت مبكر. والمبادرات الثنائية والجماعية مفيدة، ولكن من المستحسن أن نسعى إلى التسوية من خلال إطار متعدد الأطراف من شأنه أن يعطي نتائج أي عملية من هذا النوع مساندة وشرعية عالمية.

ومن المهم أن نؤكد أنه بموجب المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، يمارس مجلس الأمن مسؤولياته بالنيابة عن المجتمع الدولي ويعمل وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ولهذا، من المهم أن تعمل قرارات المجلس على تعزيز المصالح العامة للمنظمة في صون السلم والأمن الدوليين، وليس مصالح وطنية محددة. ويتماشى ذلك مع مبدأ الخضوع للمساءلة الذي أقره الميثاق وهو يشكل عنصرا هاما في الحكم الرشيد.

والمبدأ الآخر للحكم الرشيد هو مبدأ الديمقراطية، الذي ينبغي للمجلس أن يسترشد به في عملية صنع القرار. وينبغي أن يأخذ في الحسبان وجهات نظر جميع الأعضاء وآراءهم، كما ينبغي أن يعطي الوزن الواجب في مداولاته لوجهات نظر جميع أعضاء المجلس. لكن مما يؤسف له أن هناك اتجاهات داخل عملية صنع القرار لا تتفق وهذه التوقعات فيما يتعلق بعدد من المسائل، وبخاصة فيما يتصل بقضايا الساعة. وقد تطورت بعض الممارسات، مما يشير إلى التفرقة في الأدوار بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على أساس أهمية قوة حق النقض. ومهما كان الواقع، نرى أنه ينبغي لجميع الأعضاء أن يشاركوا مشاركة كاملة في عملية صنع القرار في إطار إجراءات أكثر ديمقراطية تتفق ومبدأ الميثاق المتعلق بالمساواة في السيادة بين الدول.

وفيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، نأسف لأن عملية الإصلاح توقفت بعد ما يقرب من ١٠ سنوات نتيجة الجمود التام داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وهذا لا يعني أنه لم يحرز أي تقدم. فقد تم التوصل إلى توافق في الآراء حول معظم قضايا المجموعة الثانية التي تتناول أساليب العمل في المجلس وزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين أيضا. ولذا، من المهم ألا نتخلى عن هذه العملية وأن نعيد تنشيط الفريق العامل وأن ننظر في النهج التي قد تؤدي إلى تحقيق بعض الإصلاح. ومن الواضح أننا نحتاج إلى إجراء تعديلات لتلبية احتياجات الأعضاء في الأمم المتحدة ومتطلبات البيئة الدولية المتغيرة. ولنا جميعا مصلحة في أن نضمن لمنظومة الأمم المتحدة القدرة على التصدي للتحديات الحالية والقادمة. وليس هناك ما هو أهم من التحديات المتعلقة بالحرب والسلام، التي يضطلع فيها مجلس الأمن بدور جوهري. ومن المهم جدا أن نقدم الدعم إلى الأمم المتحدة في الوقت الحاضر وأن نؤكد من جديد التزامنا بنظام الأمن الجماعي الذي يرتكز على نبذ استخدام القوة والتسوية السلمية للتراعات واحترام القانون الدولي. إن وجود أمم متحدة قوية وفعالة لا غنى عنه في النظام العالمي الجديد.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): لا يمكن أن أستهل كلمتي اليوم بدون الإعراب عن تقديري وتقدير حكومتي لبيانات التأييد العديدة في أسبوع كان صعبا جدا على جميع الاستراليين. وبالنسبة لنا، فقد ذكرنا بأننا أسرة واحدة في هذه الدار.

ولأول مرة منذ سنوات عديدة يصبح من الممكن أن نتكلم عن تقرير مجلس الأمن بدون أن نشكو من طوله المفرط وافتقاره للمعلومات المفيدة. وهذا الشكل الجديد للتقرير هو إلى حد كبير نتاج جهود سنغافورة، ولهذا أعتقد أنه ينبغي توجيه تهنئة خالصة إلى صديقنا وزميلنا السفير محبوباني.

الميزة البارزة التي نرحب بها في التقرير هي المقدمة الوصفية الجديدة التي تقيِّم عمل المجلس. ونفهم أن أي تقييم كهذا يجب بالضرورة أن يكون حذرا، ولكنه حتى في شكله الجديد يضفي على التقرير قيمة كبيرة. ونأمل أن تستمر هذه التقييمات في التقارير القادمة وأن تزداد صراحة. وسيسمح هذا بتبادل أعمق وأكثر فائدة للآراء بين كل أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وبالانتقال إلى جوهر نتاج المجلس طوال الفترة التي يغطيها التقرير، لا يسع المرء إلا أن يندهش لمدى انشغال المجلس وللأهمية التاريخية لما تم تحقيقه. وأريد أن أتطرق إلى ثلاثة فقط من البنود العديدة.

كان تحقيق استقلال تيمور الشرقية في ٢٠ أيار/مايو أهم حدث وأكثر ما حظي بالترحيب. ومن نواح عديدة أدت جهود الأمم المتحدة قبل ٢٠ أيار/مايو ووجودها وبرامجها المستمرة هناك إلى ظهور المنظمة في أبهى صورها. كما أن عمل المجلس في أفغانستان يستحق التقدير. فالمسافة التي قطعت في مدة زمنية قصيرة كانت هائلة.

ومن الممكن أن نستخلص عبرا قيمة من تجربتي تيمور الشرقية وأفغانستان اللتين يمكن أن ترشدا المجلس في المستقبل. وهناك ثلاثة دروس ذات صلة وثيقة على وجه الخصوص.

أولا، نوعية القيادة أمر حاسم. فلقد كان لإسهام الأخضر الإبراهيمي في تحقيق اتفاق بون ودفع عجلة تنفيذه، خاصة من خلال عقد اللويا جيرغا، تأثير هائل في أفغانستان. وبالمثل، أفادت القيادة الممتازة التي تحلى بها صديقي سيرجيو فييرا دي ميلو تيمور الشرقية إلى حد كبير.

ثانيا، التقسيم المبتكر والمرن للعمل أمر لازم للتعامل مع حالات الطوارئ المعقدة. ففي أفغانستان عملت قوة المساعدة الدولية الأمنية وقوات التحالف والأمم المتحدة معا

بطريقة فعالة جدا، وحققت معا ما لم يكن بوسع أحد أن يحققه بمفرده. وبالمثل، في تيمور الشرقية، نهضت بلدان الإقليم، في المرحلة الأولى من الأزمة، بمسؤوليات لم يكن بوسع الأمم المتحدة أن تنهض بها وحدها.

ثالثا، إن حالات الطوارئ المعقدة لا تنتهي بإجراء انتخابات أو بأحداث رمزية أخرى. والمجتمع الدولي ومجلس الأمن بحاجة إلى البقاء منخرطين والحكم بعناية على أفضل طريقة لتسليم المسؤوليات إلى الحكومات الجديدة وأفضل طريقة لضمان عدم ضياع ما تم استثماره بالسعي المفاجئ إلى الانسحاب.

ويلزم أيضا إبراز تصدي مجلس الأمن للإرهاب – خاصة على ضوء الهجوم الإرهابي الخسيس الذي وقع في بالي في عطلة نهاية الأسبوع. وتقدم حكومة استراليا وشعبها التعازي والمواساة القلبية إلى جميع الضحايا من كل البلدان وإلى أسرهم. وكما قلتُ من قبل، نحن ممتنون للغاية لعبارات المواساة العديدة، بما في ذلك ما تم الإعراب عنه رسميا في القرار ١٤٣٨ (٢٠٠٢). وإننا مستعدون للعمل مع السلطات الإندونيسية وغيرها حتى تطال يد العدالة مرتكبي الهجوم ومنظميه ورعاته. إن وزيري متواجد في إندونيسيا هذا الأسبوع لإجراء مفاوضات مستفيضة مع أصدقائنا الإندونيسيين لهذا الغرض.

إن القرارات ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣(٢٠٠١) و ١٤٣٨ (٢٠٠٢)، الذي اعتمد كما يعلم الأعضاء الليلة الماضية، تثبت أنه يمكن لمجلس متحد أن يرد بسرعة وحزم وابتكار على الأخطار التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ولقد أظهر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأعمال لجنة مكافحة الإرهاب أيضا إمكانيات العمل الجماعي العالمي في التصدي للتهديدات العالمية.

لقد أكد هجوم بالي مرة أخرى على حقيقة مفزعة هي أن النصر لم يتحقق حتى الآن مطلقا في الحرب ضد الإرهاب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمكافحة هذا الخطر. ولعمل لجنة مكافحة الإرهاب أهمية أساسية في هذا الجهد. والكثير من الفضل في نجاحها يعود إلى أساليب العمل الشفافة والتشاورية، التي نالت تعاونا على مستوى عال. ولقد أرست الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس اللجنة، السير جيرمي غرينستوك، معيارا ينبغي للجان المجلس الأخرى أن تحتذي به. ومما يبعث على السرور أن مبدأي الشفافية والتشاور يتعززان في أساليب عمل المجلس. ويسعدنا التطور الذي تحقق في مشاورات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات والميل نحو عقد جلسات علنية.

وبالرغم من الإرادة التي ولدها مؤتمر قمة الألفية لتعجيل إحراز التقدم نحو الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، لم يتم إنجاز سوى قدر ضئيل خارج مجال أساليب عمل المجلس. فلم يحرز الفريق العامل المفتوح باب العضوية تقدم يذكر في العام الماضي، ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن إحراز التقدم. المطلوب هو جهد وإبداع جديدان حتى يصبح المجلس جهازا يعبر تشكيله عن الواقع الراهن بدلا من واقع الأربعينات.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب مرة أخرى عن التقدير للدعم الذي تلقيناه هذا الأسبوع من الأسرة الدولية، التي شاطرتنا الأحزان في هذا الوقت العسير.

السيد غاييغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أعرب عن مواساتنا وتضامننا مع شعب إندونيسيا والأسر التي تضررت من الاعتداءات الحمقاء التي وقعت قبل بضعة أيام في بالي وأزهقت أرواح أكثر من ٢٠٠ بريء. ويضم وفد بلادي صوته إلى كل من أدانوا هذا العمل الوحشي ضد مدنيين أبرياء. إن الإرهاب

يؤذينا جميعا. وتأسف إكوادور على موت أبناء من وطننا في هذا الحادث الذي ليس بوسع المرء إلا أن يرفضه. لا بد أن نتعهد ببذل كل جهد لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا الكفاح، تؤيد إكوادور التنفيذ الفعال للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، وما فتئت تنفذ استراتيجية داخلية ذات قاعدة عريضة، تتضمن إجراءات في مجالات التشريع والإدارة والشرطة. وعلى صعيد سياستنا الخارجية، نرى أنه لا بد أن نركز في الكفاح ضد الإرهاب على منع ارتكابه وعلى قمعه، على أساس الاتفاق على وجوب استناد هذه العملية إلى استراتيجية متعددة الأطراف أكثر اتساعا وأكثر شمولا ولا تقتصر على العمل في المجال العسكري أو مجال الشرطة ولكنها تستهدف التنمية المتناسقة لجميع الشعوب.

لقد شهد مجلس الأمن في عام ٢٠٠١ واحدة من أنشط فترات عمله، وقد انعكس هذا في التقرير المعروض على الجمعية العامة. ولكننا قلقون لأن التقرير الذي ينبغي أن يكون وثيقة مرجعية أساسية ذات أهمية كبرى للعلاقات الدولية يقتصر على تقديم إيجاز مختصر لما تم تحقيقه. فالتقرير يقدم لنا قائمة طويلة جدا بالجلسات والقرارات ولكنها محدودة الفائدة. وكنا نأمل أن نرى تقريرا ينصب تركيزه على الجوهر بدلا من الشكل – تقريرا تحليليا بدلا من تقرير وصفي. وندرك أن الملاحظات الواردة في المقدمة تعتبر خطوة على الطريق الصحيح، ولكننا نرى أن تقرير مجلس الأمن ينبغي أن يتضمن المزيد من المسائل الموضوعية.

ومهما كان الأمر، فإنه لمما يبعث على الارتياح البالغ أن نلاحظ أن مجلس الأمن قد جعل توافق الآراء سبيله إلى حسم المسائل التي تدخل في مجال اختصاصه. وتأمل جميع البلدان ألا يؤدي الخروج من وقت لآخر عن هذه القاعدة من خلال الاستخدام المؤسف لحق النقض من جانب بعض أعضاء المجلس إلى تقويض أساليب عمله الديمقراطية والمنصفة. وما فتئت مسألة إضفاء الطابع الديمقراطي على الهيئات الدولية أحد مبادئ السياسة الخارجية لإكوادور. ولا يقتصر هذا على الناحية الشكلية وإنما يمس أيضا الإجراءات المتسمة بالشفافية والصراحة المتبعة في المناقشة العامة.

لقد تعيَّن على مجلس الأمن أن يتصدى للزيادة في حالات اندلاع العنف بكل أشكاله، بما في ذلك التهديدات الإرهابية، ومحاولات فرض القوة على التسوية السلمية للمنازعات التي تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين. إلا أن هذه الجهود حققت نتائج جديرة بالثناء، مثل استكمال إقامة دولة تيمور – ليشتي التي يُعزى الفضل فيها إلى الأمم المتحدة برمتها والتي تمثل انتصارا للعقل ولمبادئ الديمقراطية والسلام تجلى في إعمال حق تقرير المصير لتلك الأمة.

ومما يشجعنا كذلك أن الأسلوب الذي يدير به المجلس أعماله أدى إلى تحقيق تقدم في عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وتحسين الوضع الداخلي في أنغولا، وإجراء مفاوضات بين إثيوبيا وإريتريا وفي أبخازيا بجورجيا. ومما يثلج الصدر أيضا أن نلاحظ جهود المجلس لتوطيد السلام في منطقة البلقان.

وينبغي لمجلس الأمن أن يكثف جهوده الرامية إلى إنشاء آلية للتفاوض من أجل توطيد عمليات السلام في الصومال، وغرب أفريقيا وقبرص وبريفلاكا. وما زال يتعيَّن حسم الوضع القانوني والإنساني في الصحراء الغربية.

ويتعيَّن على مجلس الأمن أن يبذل جهدا كبيرا لضمان التوصل إلى تسوية للحالة في الشرق الأوسط، حيث يؤدي العنف المستمر إلى سقوط ضحايا يوميا تقريبا، مما يؤرق ضمائرنا. وأدت الأحداث الجارية هناك إلى إثارة

الرعب والاشمئزاز لنا. وتأمل إكوادور شعبا وحكومة – أن يتمكن شعبا إسرائيل وفلسطين من العيش معا في سلام في وقت قريب.

وفيما يتعلق بالعراق، يرى وفد بلادي أن من المفضل اللجوء إلى آلية التسوية السلمية للمنازعات، وهذا مبدأ ما فتئ وفد بلادي يدعمه دائما.

أما بالنسبة لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، فإن إكوادور ترى أن الأعوام الثمانية التي انقضت في المناقشات حول هذه المسألة لا بد وأن تكون فترة كافية للتوصل إلى تفاهم حول المواقف المطروحة حاليا على طاولة المفاوضات. ولا بد من الاتفاق الآن على إنشاء آلية لكسر حالة الجمود حول هذه القضية بأسرع ما يمكن. إن الاستخدام المفرط لحق النقض من وقت لآخر يدل على الضرورة الملحة لإلغاء حق النقض. فبذلك فقط يمكن أن يصبح مجلس الأمن مركزا للمناقشة والتعاون الديمقراطي فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، دون تمييز بين الدول أو تقسيمها إلى فئات. كما أن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس مسألة ذات أهمية أساسية يجب أن تعبر عن التغييرات التي حدثت في العلاقات الدولية.

إن العالم يتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل غد أفضل ومواجهة حالة الشلل والجمود التي أصابت الإرادة السياسية وحالت دون التوصل إلى حلول للمشاكل القائمة. وعندما يعجز مجلس الأمن لأي سبب عن منع الحرب وإراقة الدماء فإنه يتعرض للإدانة من المجتمع المدني في كل أنحاء العالم. وإذا أردنا أن نرى عالما تستطيع فيه كل الشعوب أن تعيش في سلام وكرامة، فلا بد لنا من أن ننفذ تغييرات في الإجراءات التي لا تتصدى لتحديات العصر الحالي. لقد وضع العديد من هذه الإجراءات موضع التنفيذ منذ أكثر من ٥٠ عاما. وحان الآن وقت مراجعتها بما يعود بالنفع على كل الشعوب المنتمية إلى الأمم المتحدة.

إن العالم يعيش الآن في وضع متفجر وحساس للغاية. وفي ظل هذه الظروف أصبح تحول مجلس الأمن إلى جهاز يتسم بالفعالية والشفافية والديمقراطية مطلوبا دون تأخير إذا أريد أن تكون قراراته مجدية، ومجسدة لمبدأي الشرعية والإنصاف اللذين تتطلع إليهما جميع الدول الملتزمة بالديمقراطية والعدالة والنزاهة.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): نود بادئ ذي بدء أن نضم صوتنا إلى الأصوات التي أدانت الهجوم الوحشي الذي وقع في نهاية هذا الأسبوع في بالي، ونعرب عن تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا وللبلدان الأخرى التي فقدت مواطنين لها في ذلك الحدث وعن تضامننا معها. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن ١٤٣٨ (٢٠٠٢) الذي اتخذ ليلة أمس. إن هذا النوع من الإجراءات الفعالة التي تتخذ بسرعة وبالإجماع هو ما تنتظره الدول الأعضاء من مجلس الأمن.

لقد تقرر هذا العام أن ننظر في آن واحد في بندين من البنود ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمالنا – هما البندان ١١ و ٤٠. ولئن كانت هناك علاقة وثيقة بين هذين البندين، فإننا نرى أن لهما هدفا وحيدا مشتركا، ألا وهو جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية وكفاءة من أجل مواجهة التحديات الجديدة لعالم اليوم. وسيتعين علينا أن نقرر في نهاية هذه المناقشة مدى فائدة الإبقاء على هذه الصيغة.

ومما لا شك فيه أن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة هذا العام يسجل حدوث تقدم كبير بالمقارنة بالتقارير السابقة من ناحية الشكل والمضمون. ومن الخطوات الإيجابية التي تساعدنا على قراءة التقرير وفهمه

على نحو أفضل التقليص الكبير في حجمه والملخص التحليلي الذي ورد في مقدمته. وبذلك يكون مجلس الأمن قد استجاب في إعداده للتقرير لطلبات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في هذه المنظمة. إن جهود المجلس لتحسين تقريره يجب أن تستمر وأن تلقى التشجيع حتى يمكن أن يصبح التقرير في نهاية المطاف الوثيقة الموضوعية والمفيدة التي تحتاج إليها الدول الأعضاء وترغب في الحصول عليها. ونشيد في هذا الصدد بالعمل الذي اضطلع به الأعضاء غير الدائمين في المجلس، ونخص بالذكر الممثلَين الدائمَين لسنغافورة وكولومبيا. ونناشد الأعضاء الجدد المنتخبين حديثا أن يواصلوا العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

إننا نعترف بأنه حدث تقدم ملحوظ صوب تحقيق الشفافية في عمل مجلس الأمن. فقد بذلت جهود أكبر لعقد المزيد من الجلسات العلنية المفتوحة لمشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس. وعلاوة على ذلك، زاد عدد جلسات عرض النتائج الختامية لأعمال المجلس التي تعقد في نهاية كل شهر. ومع ذلك فإن معظم المداولات الموضوعية ما زالت تجري – كما يكشف التقرير ذاته – في المشاورات غير الرسمية التي تدور خلف أبواب مغلقة.

إن الافتقار إلى الشفافية لا يؤثر فحسب على الدول غير الأعضاء في المجلس، بل إنه محسوس أيضا داخل مجلس الأمن نفسه، ونشهد حاليا أوضح مثال على ذلك في المداولات بشأن بنود ذات أهمية حيوية للسلم والأمن الدوليين تجري مناقشتها بعيدا عن قاعة مجلس الأمن وتقتصر على الأعضاء الدائمين وحدهم إذ يستبعد منها الأعضاء الآخرون وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن هذا الموقف لا يتمشى مع روح العصر ولا مع مبادئ ومقاصد الميثاق. فمجلس الأمن يعمل، بموجب الميثاق، بالنيابة عن الأمم المتحدة، والأمم المتحدة تعني دولها الأعضاء كافة. يجب ألا نسمح أن يصبح مجلس الأمن أداة تستعملها مجموعة من الدول أو جهازا يحمل على القيام بعمل أحادي الجانب. وبموجب ميثاق هذه المنظمة، قطعنا على أنفسنا عهدا بأن نلتزم بدون قيد أو شرط، بالعمل المتعدد الأطراف. وإن الأحداث الراهنة تعني أننا يجب أن نعمل معا. وتؤمن باراغواي إيمانا راسخا بالتعددية والآليات القانونية التي وضعت في سبيل صون السلام والأمن.

وقد دل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذ في العام الماضي على أن مجلس الأمن قادر على مواجهة التحديات الجديدة والعمل بطريقة شفافة. وإن اللجنة التي أنشئت، بموجب هذا القرار، والتي ترأسها السفير جيرمي غرينستوك، شكّلت نموذجا للانفتاح والشفافية حيال جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وقد أظهرت أننا نحتاج، في سبيل تنفيذ هذا القرار بشكل فاعل، إلى حسن نية كل الدول الأعضاء وتعاونها.

ويعتقد وفد بلادي بأن إجراء الإصلاح على مجلس الأمن أمر لا نستطيع تأجيله، بغية جعل عمل المجلس وأدائه أكثر فعالية، وتبديد أي تشكيك في شرعية قراراته. هذا هو الهدف المنشود – زيادة فعالية المجلس وكفاءته وتحسين أساليب عمله.

وكما أشرنا في البداية، يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا، وعدالة، وشفافية، ومواكبة للحقائق الراهنة. وأساليب عمله يجب أن توفر وتبرز مزيدا من الشفافية والمشاركة؛ ويجب أن يعبر تكوينه عن الحقائق السياسية الراهنة. وإن موقف باراغواي حيال هذا الأمر جرى توضيحه مرارا وتكرارا.

باختصار، ينبغي أن تكون إصلاحات مجلس الأمن كاملة، وينبغي توسيع نطاق فئتي العضوية فيه، الدائمة وغير الدائمة، وينبغي تضمين هذا التوسع البلدان المتقدمة

النمو والبلدان النامية، على حد سواء، مع إعارة اهتمام خاص للبلدان الأخيرة، لكونها متدنية التمثيل حاليا.

وبالمثل، تظل مسألة حق النقض من المظاهر الأساسية لهذه الاصلاحات. ويجب أن نسعى أولا إلى إلغاء حق النقض تدريجيا، إلى أن يزول بالكامل. وهذا سيجعل مجلس الأمن جهازا عادلا وديمقراطيا حقا. وكخطوة أولى ينبغي تقييد استعمال حق النقض وقصره على المسائل التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق.

ومظهر آخر من المهم، بحسب اعتقادنا، أن نلقي الضوء عليه، هو تحسين الاتصال والتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، بل وهيئات أخرى من هذه المنظمة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الحيوي أن يبلغ رئيس المجلس الجمعية العامة بالمسائل ذات الأولوية التي تحظى بالاهتمام الجاري، أو بأوضاع خاصة ينصب عليها اهتمام كل الدول الأعضاء.

أود أن أختتم كلامي مكررا أن ما من إصلاحات في الأمم المتحدة سيكون لها الأثر الذي نريد في حال عدم حصول الإصلاح المرجو منذ أمد بعيد في مجلس الأمن – الجهاز الذي أوكل إليه الميثاق مهمة صون السلام والأمن الدوليين. ولحين حصوله، لا يسعنا أن نتكلم عن منظمة تواكب العصر الذي نعيشه، فهي لن تستطيع أن تستجيب لاهتمامات المجتمع الدولي وتطلعاته.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): قبل عرض وجهات نظرنا بشأن الموضوعين المعروضين علينا، أود أن أعرب عن مشاعر وفد بلادي الصادقة العارمة بالأسى حيال الخسائر البشرية المأساوية التي حصلت نتيجة الاعتداءات الارهابية الأخيرة في بالي. وإننا نقدم تعازينا القلبية لعائلات وحكومات الضحايا. وننضم إلى مجلس الأمن في إدانة الاعتداءات بالقنابل التي اعتمدت بالقرار ١٤٣٨ (٢٠٠٢) في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

واسمحوا لي أن أهنئ الرئيس وسائر الأطراف على فكرة ضم هذين البندين المهمين جدا المدرجين في جدول الأعمال في مناقشة مشتركة في الجمعية العامة. إن إصلاح مجلس الأمن لم يعد مقتصرا على توسيع نطاق عضويته فحسب، إنما يتضمن أيضا مراجعة مجلس الأمن لأسلوب عمله وأنشطته بشكل عام. وغني عن القول إن تقرير مجلس الأمن السنوي للجمعية العامة يلقي ضوءا وافرا على العمل الذي يؤديه هذا الجهاز المهم التابع للأمم المتحدة.

وهذه السنة لاحظنا بسرور مجموعة من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتقرير السنوي المعروض علينا. أولا، إنه أقصر بشكل بارز من التقارير السابقة؛ وإن الآثار المالية وغيرها لهذا المجهود واضحة. ثانيا، يحتوي التقرير، للمرة الأولى، على فرع تمهيدي، يشير بشكل موجز إلى عمل المجلس في غضون فترة محددة. ثالثا، بفضل التغلب على كثير من الازدواجية، أصبح التقرير هذه السنة وثيقة أفضل انسيابا. وإننا نرحب بهذه التطورات ونعتقد بأن الزخم في سبيل مزيد من التحسين في التقرير السنوي، في الشكل كما في المضمون، على حد سواء، ينبغي ليس فقط المحافظة عليه، وإنما أيضا مضاعفته.

ومن جهة اخرى، ندرك أيضا أن التقرير نفسه، مهما بلغ من التفصيل، لن يستطيع أن يرسم صورة كاملة عن التعقيدات التي تشوب أنشطة المجلس. وفي هذا السياق، نشاطر الرأي بأن التقييمات التي يقدمها أعضاء المجلس أنفسهم تكاملية بطبيعتها وتكتسي أهمية خاصة. ولذلك، نرحب بحرارة بالمناقشة العلنية التي أجراها المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قبيل إقرار تقريره السنوي، كما يتجلى في المحضر الحرفي المؤقت (S/PV.4616). فضلا عن

ذلك، تتيح المناقشة السنوية في الجمعية العامة عن تقرير المجلس، فرصة ممتازة للعضوية بنطاقها الأوسع في الأمم المتحدة لأن تعرض آراءها واقتراحاتها بشأن عمل المجلس. وإننا مسرورون برؤية بعض التوصيات التي طرحتها الدول الأعضاء في مناقشة الجمعية السنة الماضية قد اعتمدها المجلس.

أخيرا، لاحظ وفد بلادي أيضا مع الارتياح أن مجلس الأمن قد وضع في برنامج عمله مناقشة تفاعلية عن النتائج التي تخلص إليها الجمعية في نظرها الحالي في تقريره. ونأمل بصدق أن يستمر التقرير السنوي بالتحسن، بهدف جعله وثيقة أزخر بالمعلومات عن إسهام المجلس في صون السلم والأمن في العالم.

أما فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، فيود وفد بلادي أن يسجل ارتياحه حيال التقدم الحاصل خلال الفترة قيد الدراسة. وإن عدد الجلسات المفتوحة قد ازداد بالفعل. وأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي الآن في وضع أنسب لتعرب عن آرائها للمجلس في مناسبات مختلفة بشأن مسائل متنوعة. وإن الآلية المطبّقة بعقد جلسات مشتركة بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات تعتبر خطوة طيبة إلى الأمام. وإن جلسات الاستعراض الختامي الشهرية لمجلس الأمن توفر فرصة لتقييم عمله. ولكن، ما زال هناك مجال للتحسين. وينبغي إيلاء مزيد من النظر لمسألة إنشاء آلية أفضل لتفاعل المجلس مع الدول والأطراف الأخرى، لا سيما مع المهتمين أو المتأثرين مباشرة بالموضوع قيد المعالجة.

ومن جهة أخرى، نأمل أن يفكر الأعضاء ماليا بتقنين التغييرات الأخيرة في ممارسة المجلس الخاصة، كما اقترح الأمين العام، في تقريره المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387). ويقر وفد بلادي بالحاجة إلى أن يعمل أعضاء المجلس أحيانا في بيئة لا تكون متصلبة. ومع ذلك، تظل من الشواذ في النظام حقيقة أن النظام الداخلي لمجلس الأمن لا يزال مؤقتا بعد ٥٧ عاما.

اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى مسألة ضمان التمثيل المنصف في مجلس الأمن عن طريق زيادة عدد أعضائه. منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ما فتئت تركيا، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، تدافع عن الإصلاح الشامل الذي من شأنه أن يوفر للمجتمع الدولي مجلسا أكثر فعالية وأكثر تمثيلا. لكن الافتقار إلى تقدم ملموس بعد سنوات عديدة أمر محبط حقا. وستكون سنة ٢٠٠٣ الذكرى العاشرة لبداية عمل الفريق. ولذلك نناشد جميع الأعضاء إعادة تكريس أنفسهم لهذه المسألة بعزيمة وإرادة سياسية مجددتين. وبعد التغيرات على المسرح العالمي منذ أكثر من عقد، تكيف العديد من المنظمات الدولية مع الحقائق الجديدة. والأمم المتحدة بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة، لا يسعها أن تخفق في مهمة إصلاح نفسها.

واسمحوا لي أن اختتم بتهنئة الأعضاء المنتخبين الجدد في مجلس الأمن: إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي. ونتطلع إلى العمل الوثيق معهم ومع الأعضاء الآخرين في المجلس.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن مواساتنا لأسر الضحايا – من جميع الجنسيات – للهجمة الإرهابية التي حدثت في بالي في عطلة نهاية الأسبوع الماضي. وندين تلك الهجمة، وكذلك جميع الهجمات الإرهابية الأخرى التي حدثت مؤخرا.

تنظر النرويج إلى مجلس الأمن بوصفه جهازا عالميا يعمل بفعالية وبكفاءة. وعبر السنوات الماضية ظل المجلس يظهر الوحدة والكفاءة بصورة متزايدة، وليس أقل إظهارا لها حينما يتصدى لتحديات جديدة مثل الهجمات الإرهابية في

العام الماضي. ولكن إذا ما أراد أن يحافظ على دوره وسلطته في المستقبل، فيجب عليه أن يعبر عن عالم اليوم.

بادئ ذي بدء، تود النرويج أن ترى مجلس أمن أكثر تمثيلا. وزيادة العضوية مدرجة على جدول أعمالنا لأننا نعتبرها ضرورية لضمان توزيع جغرافي أفضل تمثيلا وأكثر إنصافا في المجلس. ولقد حان وقت تعزيز نفوذ البلدان النامية.

ثانيا، ترى النرويج أنه ينبغي أن يصير عمل المجلس أكثر شفافية. وقد تم إحراز تقدم في ذلك الميدان. فهناك الآن جلسات مفتوحة أكثر وتم تحسين آليات للتشاور مع غير الأعضاء. مع ذلك يجب مواصلة العمل من أجل زيادة تلك التطورات.

هدفنا المشترك هو جعل الأمم المتحدة أداة متعددة الأطراف أكثر فعالية لتتبع الأولويات الواردة في إعلان الألفية. وإضافة إلى ذلك، تعهدنا جميعا في ذلك الإعلان بتكثيف جهودنا لتحقيق إصلاح شامل لمجس الأمن من جميع جوانبه. ومع ذلك، ثبت أن من الصعب التوصل إلى توافق آراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن كيفية المضي قُدما فيما يتعلق بمسألة توسيع المجلس وإصلاحه. ونحن قلقون من أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لم يتوصل إلى توافق آراء عريض وأن الأمر يحتاج إلى جرعة أقوى من الإرادة السياسية للخروج من المأزق الحالي.

ويجب أن نعزز جهودنا لكي ندفع إلى الأمام ببرنامج إصلاح مجلس الأمن. وفي نهاية المطاف، تواجهنا قضية لها علاقة بمصداقية مجلس الأمن كأداة عالمية فعالة لصنع القرار. ونأمل أن يتمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بفضل توجيهات الرئيس، من استعادة زخم العمل والتوصل إلى نهاية ناجحة. وبغية التحرك في الاتجاه السليم، يجب أن نركِّز على سبل حماية الإسهام الفريد لمجلس الأمن في الشؤون العالمية.

وسيكون إبداء الإرادة والتصميم السياسيين مطلوبا لتحقيق تمثيل أعرض وأكثر إنصافا في مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص لضمان تمثيل ملائم للبلدان النامية. وتدعم النرويج توسيع فئتي العضوية – الدائمة وغير الدائمة. فالأعضاء غير الدائمين عنصر حيوي لأنهم يضمنون تمثيلا ومساءلة أكثر إنصافا. ويمكن أن يتوقع منهم، من قبيل رعاية المصالح الذاتية، إعطاء الأولوية للانفتاح والمشاورات الواسعة مع غير أعضاء المجلس. وإضافة إلى ذلك يجب أن يشكل الأعضاء المنتخبون أغلبية في المجلس في المستقبل. ويضمن المزج بين غير الدائمين والدائمين التمثيل الأوسع ويضمن أيضا الاستمرارية في عمل المجلس. ولذلك، تفضل النرويج أيضا زيادة عدد الأعضاء الدائمين.

وهدفنا على الأمد الطويل هو ضمان أن تظل الأمم المتحدة منظمة متعددة الأطراف نشيطة وذات صلة بالعصر وذات مصداقية. فالهيئة، بوصفها محفلا عالميا لصنع القرار، ينبغي لها الآن أن تحشد قواها الذاتية للتصدي لمهمة إصلاح مجلس الأمن فتجدد بذلك نفسها.

السيد أبيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة أرمينيا، أود أن أتقدم بأعمق التعازي لإندونيسيا حكومة وشعبا وأيضا إلى بلدان أخرى راح رعاياها ضحية للتفجير الإرهابي المميت يوم السبت الماضي في بالي.

تعلِّق أرمينيا أهمية شديدة على إصلاح مجلس الأمن وتدعم الجهود الحالية الهادفة إلى تعزيزه وتمكينه من الرد على التحديات والتهديدات الحالية بسرعة وفعالية. ونرحب بالتقدم الملحوظ المحرز على مر السنوات في تحسين أساليب عمل المجلس. ومما يسعدنا بوجه خاص رؤية العدد المتزايد

من المناقشات العلنية التي تعطي غير الأعضاء فرصة للمشاركة في مداولات ذلك الجهاز الهام.

وبينما نرحب بزيادة الجلسات العلنية، ينبغي أن نركز على الحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية في إجراءات المجلس الداخلية لصنع القرار. ونلاحظ بارتياح التحسين الكبير في تقرير المجلس السنوي الذي يقدم للجمعية، بصيغته المليئة بالمعلومات والمبسطة، فرصة قيِّمة للتأمل في كل من أنشطة المجلس ومستقبله.

لقد أعربت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء عن مواقفها فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وقد أوضحت مناقشات دورة الألفية تفضيل معظم الأعضاء لزيادة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ونؤمن أيضا بأن الإصلاح الحقيقي ينبغي أن يتضمن زيادة في الفئتين، تطبيقا لمبدأ المساواة فيما بين الدول الأعضاء، وأيضا تماشيا مع التمثيل الجغرافي العادل. وإذا كان للمجلس أن يضطلع بمسؤولياته بصورة أكثر كفاءة في مجال صون السلم والأمن في القرن الجديد، فيجب تعزيز قدرته من خلال مجموعة من الإصلاحات بغية تحسين كفاءته وسلطته. ولذلك، ينبغي تطوير عضويته.

وفيما يتعلق بالأعضاء الدائمين، نحن على اقتناع بوجه خاص بأن الأعضاء الدائمين الجدد يجب أن يكونوا مستعدين وقادرين على تقديم إسهامات كبيرة، مالية وسياسية. وفي ذلك الصدد، نرى أنه ينبغي تخصيص مقعدين لبلدان متقدمة النمو في مجلس الأمن بعد توسيع عضويته. وندعم أيضا اقتراح زيادة التمثيل الإقليمي في المجلس – خاصة فيما يتعلق بالمناطق غير الممثلة بصورة كافية مثل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونؤمن إيمانا قويا بأن أي زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين ينبغي أن تضمن حضورا معززا لدول أوروبا الشرقية من خلال تخصيص مقعد إضافي لتلك المجموعة التي ازداد عدد أعضائها إلى أكثر من الضعف في السنوات الأخيرة.

ومجلس الأمن، في تصديه للعديد من الصراعات، ينبغي له أن يبذل كل جهد ممكن لكي يأخذ في الحسبان، إضافة إلى الاعتبارات السياسية، الجوانب القانونية والتاريخية لتلك الصراعات. ويمكن لذلك أن يحسّن من فعالية تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بحق النقض، فنرى أن حل تلك المسألة سيتطلب الحصافة السياسية من جميع الدول، وعلى رأسها الدول المتمتعة بذلك الحق.

ونعتقد أن الحاجة تدعو إلى الإصلاح لجعل استعمال حق النقض أكثر خضوعا للمساءلة وتطبيقه أكثر محدودية. وبالمثل، ينبغي لهذا الإصلاح ألا يقلل من فعالية المجلس وحيويته السياسية. وينبغي للأعضاء الدائمين الحاليين أن يقدموا مقترحات بناءة من أجل تحقيق الانسجام في موقف أغلبية الدول بشأن هذا الموضوع.

وكما سلّط الأمين العام الضوء في تقريره الأخير عن تعزيز الأمم المتحدة، الذي عنوانه الفرعي ”برنامج لمزيد من التغيير“، من الضروري التوصل إلى اتفاق واسع فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن بغية النجاح في إصلاح الأمم المتحدة عموما. ولم تفتقر الأمم المتحدة مطلقا إلى مقترحات الإصلاح. وسبب إصلاح مجلس الأمن والحاجة إليه قد ظلا مطروحين أمامنا لحوالي عشر سنوات. إن ما نحتاجه الآن الإرادة السياسية القوية. وإصلاح المجلس ليس عملية سهلة. ووجود مجلس قادر على أداء مسؤولياته بفعالية ذو أهمية قصوى بالنسبة لنا جميعا. ولكن، لن يفوز المجلس بتوافق الآراء في أداء دوره الضروري بوصفه داعيا للسلام والأمن في العالم، إلا من خلال الإصلاح الشامل.

وختاما، أود أيضا أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي على انتخابها لمقاعد غير دائمة في مجلس الأمن، وأن أعرب عن ثقتي في أن تلك الوفود ستسهم إسهاما إيجابيا في أعمال المجلس.

السيد القدوة (فلسطين): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى كل أولئك الذين عبّروا عن إدانتهم الكاملة للعمل الإرهابي الفظيع الذي حدث قبل عدة أيام في بالي، وأن أتقدم بتعازينا إلى شعب وحكومة إندونيسيا، وإلى أسر الضحايا.

لا بد لي من القول إن مجلس الأمن قد حقق بالفعل بعض التقدم في مجال تحمل مسؤولياته تجاه ما يحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وما يحدث في الشرق الأوسط بشكل عام. لقد عقد المجلس عدة جلسات مفتوحة لمناقشة الوضع الخطير والمتدهور وتمكن من اعتماد أربعة قرارات، بما في ذلك القرار الهام ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي أكد رؤية المجلس، لأول مرة، لمنطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في حدود آمنة ومعترف بها. هذا إلى جانب قرار خامس، ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، تم اعتماده بعد الفترة التي يغطيها التقرير قيد البحث. لقد جاء ذلك نتيجة جهد ملموس ومتواصل من قِبل عدد كبير من أعضاء المجلس ونحن نقدِّر لهم ذلك.

مع هذا، فقد كان هناك أيضا الكثير من السلبية الخطيرة. كان هناك أولا استعمال حق النقض للمرة الخامسة والعشرين من قِبل الولايات المتحدة ضد قرارات متعلقة بالوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وهو حق النقض الذي استعمل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ثم كانت هناك أيضا مقاومة نفس العضو الدائم لمبدأ النظر في أي مشروع قرار في بعض الأحيان وذلك بغض النظر عن النص وعن الضرورات الواضحة التي تمليها الأوضاع على الأرض. وأشير أيضا هنا إلى فشل مجلس الأمن في التعاطي مع اقتراحين تم تقديمهما رسميا من قِبل جنوب أفريقيا بصفتها رئيسا لحركة عدم الانحياز بشأن دعوة زعيمي الجانبين للحضور والاجتماع مع المجلس وبشأن قيام المجلس بزيارة المنطقة.

ثم كان هناك ما أسميناه وقتها الفضيحة الكبرى، حيث عجز المجلس عن مواجهة رفض إسرائيل، قوة الاحتلال، التعاون مع الأمين العام وتنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بخصوص فريق تقصي الحقائق بشأن أحداث مخيم جنين للاجئين. كان هذا أمر لا يصدق؛ أن تقوم قوة احتلال ارتكبت ما وصفه العديد من التقارير ذات المصداقية بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة في أرض محتلة وتحديدا في مخيم للاجئين، ثم أن تقوم برفض السماح للجنة تحقيق شكّلها الأمين العام من شخصيات محترمة، وأن ترفض أيضا قرارا للمجلس في هذا المجال. الأمر الذي لا يصدق هنا، ليس ما قامت به إسرائيل، لأنها قامت مرارا بارتكاب مثل هذه الأعمال. الأمر الذي لا يصدق هنا هو عجز المجلس عن اعتماد أي رد فعل جدي على هذا التحدي الصارخ لصلاحياته وللقانون الدولي. بالإضافة إلى هذا القرار لم تنفِّذ إسرائيل، بالطبع، قرارين آخرين، ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، الذي دعا إلى تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) دون إبطاء.

وبالرغم من التطور الإيجابي في أعمال المجلس، إذن، بقيت المشكلة الأساسية قائمة. وهي عجز المجلس عن متابعة تنفيذ قراراته وفرض هذه القرارات إذا لزم الأمر، وذلك عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. لقد اعتمد المجلس عبر السنين ومنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في ١٩٦٧ سبعة وثلاثين قرارا بشأن الوضع في الأراضي المحتلة وممارسات إسرائيل، قوة الاحتلال، أكد سبعة وعشرون منها انطباق اتفاقية جنيف الرابعة وضرورة التزام قوة الاحتلال بهذه الاتفاقية.

وتعاطت هذه القرارات مع مواضيع عدة: مع النازحين الفلسطينيين، ومع القدس، ومع المستعمرات، ومع الترحيل، ومع حماية المدنيين الفلسطينيين. وشكّلت لجانا وأرسلت مبعوثين وطلبت تقارير من الأمين العام وكل ذلك بدون أية نتيجة. لم تلتزم إسرائيل بأي من هذه القرارات ورفضت معظمها علنا وانتهكت نصها وروحها بشكل متواصل وما زالت. ولم يفعل مجلس الأمن أي شيء، الأمر الذي يحول الميثاق وأحكامه، بما في ذلك المادة ٢٥ من الميثاق إلى مهزلة مأساوية لها تبعات خطيرة على النظام الدولي بأسره. لا بد لمجلس الأمن أن يضع حدا لكل ذلك وأن يضمن تنفيذ قراراته في كل الحالات، وبدون استثناء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): غدا، الموافق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ستنظر الجمعية العامة في الصباح في تقرير المكتب بشأن الإجراء الذي اتخذ في جلسة صباح اليوم باعتباره البند الأول. وفي اجتماع صباح غد ستنظر الجمعية أيضا، كبند ثالث، مذكرة من الأمين العام واردة في الوثيقة (A/57/468)، تتعلق بالبند ٤١ (أ) من جدول الأعمال المعنون ”الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات“. وذلك بغرض البت في مشروع مقرر وردت التوصية به في الفقرة ١٨ من تلك المذكرة. وسنواصل المناقشة بشأن تقرير مجلس الأمن صباح غد باعتباره البند الرابع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.